HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية
لحقوق الإنسان

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.5/Rev.1
13 July 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية

[٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤]

أولا- الأرض والسكان

١- ترد فيما يلي المعلومات الاحصائية الأساسية التي تستند إلى أحدث الأرقام المتاحة بشأن المملكة المتحدة:

دخل الفرد	٨ ٩٩٩ جنيها استرلينيا (١٩٩٢)
الناتج القومي الاجمالي	٥٩٤ ٥١١ جنيها استرلينيا وفقا لأسعار السوق[1] ٥٩٤ ٩٠١ من الجنيهات الاسترلينية[1] وفقا لتكاليف عوامل الانتاج
معدل التضخم	١,٩ في المائة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢- كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)
الدين الخارجي	٢٤٩ مليار جنيه استرليني (١٩٩٣/١٩٩٤)

(١) على أساس التعريف المستخدم في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (تستخدم أرقام مختلفة للأغراض الوطنية داخل البلد).

نسبة البطالة	الذكور ١٢,٣ في المائة صيف ١٩٩٣ الإناث ٨,٠ في المائة وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية
نسبة التعليم	غير متاحة
نسبة السكان الذين يتكلمون اللغة الأم	غير متاحة
متوسط العمر المتوقع	الذكور ٧٣,٦ سنة الإناث ٧٩,٠ (١٩٩٣)
معدل وفيات الأطفال	الذكور ٧,٣ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء الإناث ٥,٦ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء
معدل وفيات الأمومة	٦,٠ لكل ١٠٠٠ حالة ولادة
معدل الخصوبة	١,٧٩ (١٩٩٢)
نسبة السكان دون ١٥ سنة	الذكور < ٢٠ في المائة منتصف عام ١٩٩٢ الإناث < ١٨ في المائة منتصف عام ١٩٩٢
نسبة السكان فوق سن ٦٥ سنة	الذكور ١٢ في المائة منتصف عام ١٩٩٢ الإناث ١٧ في المائة منتصف عام ١٩٩٢
نسبة السكان في المناطق الريفية والمناطق الحضرية	الريفية ١٠,٤ في المائة الحضرية ٨٩,٦ في المائة (بيانات من تعداد ١٩٩١ لبريطانيا العظمى)
نسبة الأسر التي تعولها إمرأة	٢٦ في المائة (وفقا للاستقصاء العام للعائلين في ١٩٩٢)

ثانيا- الهيكل السياسي العام

ألف- نظام الحكومة

٢- نظام الحكومة البرلمانية في المملكة المتحدة هو نظام غير قائم على دستور مدون، وإنما هو نظام نتج عن تطور تدريجي تحقق على مدى عدة قرون. وجوهر النظام القائم حاليا، كما كان قائما لأكثر من قرنين، يتمثل في أن الزعماء السياسيين للهيئة التنفيذية هم أعضاء في الهيئة التشريعية ومسؤولون أمام

جمعية منتخبة هي مجلس العموم الذي يتألف من أعضاء منتخبين عن الدوائر الانتخابية في انكلترا واسكتلندا وويلز وايرلندا الشمالية. واستمرار الحكومة في الحكم يتوقف على تأييد الغالبية في مجلس العموم إذ عليها أن تواجه انتقادات واعية وعامة من جانب معارضة قادرة على أن تخلفها كحكومة فيما لو قرر الناخبون ذلك.

سلطات البرلمان

٣- البرلمان هو السلطة التشريعية العليا في بريطانيا. ومكوناته الثلاثة - الملكة ومجلسا البرلمان (مجلس اللوردات ومجلس العموم المنتخب) - مكونات منفصلة ظاهريا. وهي تقوم على مبادئ مختلفة ولا تجتمع إلا في مناسبات ذات أهمية رمزية مثل التتويج أو الافتتاح الرسمي للبرلمان حيث تدعو الملكة مجلس العموم إلى مجلس اللوردات. على أن البرلمان، باعتباره جهاز صنع القوانين في الدولة، هو هيئة اعتبارية لا يستطيع سن تشريع، فيما عدا استثناءات معينة (انظر أدناه) إلا بموافقة جميع مكوناته.

٤- ويجوز للبرلمان أن يسن قوانين لبريطانيا ككل، أو لأي من الأجزاء التي يتكون منها البلد على حدة، أو لأي مجموعة من هذه الأجزاء. كما يجوز له أن يسن قوانين لجزر تشانيل ولجزيرة مان، وهما جزيرتان تابعتان للتاج ولا تشكلان جزءا من بريطانيا باعتبار أن لديهما هيئتين تشريعيتين تابعتين تصدران تشريعات بشأن شؤون الجزيرتين. والهيئتان التشريعيتان لجزر شانيل (ولايات جرزي وولايات غرنزي) وجزيرة مان (محكمة تاينولد) تتألفان من الملكة ومجلس الملكة والجمعيتين المحليتين. وعلى وزير الداخلية، بوصفه عضو مجلس الملكة المعني أساسا بشؤون الجزر، واجب التدقيق في كل تدبير تشريعي قبل عرضه على الملكة في المجلس.

٥- وحدد قانون البرلمان الصادر في عام ١٩١١ مدة ولاية البرلمان بخمس سنوات (وإن كان يمكن حله واجراء انتخابات عامة قبل انقضاء المدة القانونية). ولأن البرلمان لا يخضع لمثل القيود القانونية التي تخضع لها الهيئات التشريعية في البلدان التي لديها دساتير مدونة رسميا، فإن لديه مطلق حرية التشريع كما يشاء: عموما سن أي قانون أو الغاؤه أو تعديله؛ وتشريع ما كان غير مشروع في الماضي والغاء ما كان مشروعا وقت اصداره وجعله مدعاة للعقاب، ومن ثم مخالفة ما استقرت عليه أحكام المحاكم العادية؛ والغاء اتفاقيات سارية أو تحويل اتفاقية إلى قانون ملزم.

٦- على أن البرلمان لا يؤكد سيادته بهذه الطريقة في الحياة العملية. ذلك أن أعضاءه يضعون نصب أعينهم قانون السوابق القضائية الذي تطور عبر القرون، وقد اعتادوا على التصرف وفقا للسوابق والأعراف المقررة. هذا فضلا عن أن كلا المجلسين حساس للرأي العام، ورغم أنه لا يجوز التنازع في المحاكم القانونية في صحة قانون أصدره البرلمان على نحو قانوني وتم التصديق عليه ونشره من جانب الهيئة المختصة، فليس من المرجح أن يصدر أي برلمان قانونا يعلم أنه لن يحظى بتأييد عام. فنظام حكومة الأحزاب في بريطانيا يكفل سن البرلمان للتشريعات وهو مدرك لمسؤوليته تجاه الناخبين.

التاج والبرلمان

٧- دستوريا، يتوقف الوجود القانوني للبرلمان على ممارسة التاج لسلطاته (وهي بوجه عام مجموعة من السلطات المتبقية في أيدي التاج). على أن سلطات التاج إزاء البرلمان تخضع لقيود وتغييرات بموجب العملية التشريعية وتمارس دائما من خلال وزراء مسؤولين أمام البرلمان وبمشورتهم.

٨- والملكة، بصفتها "الرئيس" الدنيوي للكنيسة الرسمية في انكلترا هي التي تقوم، بناء على مشورة رئيس الوزراء، بتعيين رؤساء الأساقفة والأساقفة. وبعض هؤلاء الأساقفة يشكلون جزءا من مجلس اللوردات بوصفهم "لوردات روحيين". وبصفتها "مصدر الشرف" فهي التي تمنح الألقاب (بناء على توصية رئيس الوزراء، الذي يلتمس عادة آراء الآخرين)؛ وهكذا يتم تعيين "اللوردات الدنيويين" الذين يشكلون الجزء المتبقي من مجلس اللوردات بإرادة ملكية؛ ويمكن زيادة عددهم في أي وقت.

٩- ويدعى البرلمان للانعقاد بمرسوم ملكي، وتنهي الملكة دورته (توقف جلساته إلى حين انعقاد الدورة القادمة) وتحله. وفي بداية كل دورة جديدة، تتوجه الملكة إلى مجلس اللوردات وتفتتح البرلمان شخصيا. (في الظروف الاستثنائية، يمكن أن يتم ذلك من جانب مفوضين ملكيين يتصرفون نيابة عنها). وفي الجلسة الافتتاحية، تلقي الملكة خطاب العرش أمام اللوردات والنواب المجتمعين؛ ويقوم الوزراء بصياغة الخطبة التي تلقيها الملكة، والتي تحدد إطار سياسة الحكومة بوجه عام والبرنامج التشريعي المقترح للدورة.

١٠- وموافقة التاج شرط أساسي لبدء سريان أي قانون - وجرت العادة الآن على أن تعلن الموافقة الملكية على مشاريع القوانين أمام البرلمان من جانب رئيسي المجلسين. وللتاج الحق في أن يستشار، والحق في أن يشجع والحق في أن يحذر؛ أما حق الاعتراض فلم يعد معمولا به منذ وقت طويل.

دورات البرلمان

١١- تنقسم فترات انعقاد البرلمان إلى دورات. وتستغرق كل دورة عادة عاما واحدا وتنتهي عادة بانتهاء الدورة وإن كان يمكن أن تنهى بحل البرلمان. وخلال انعقاد الدورة، يجوز لأي من المجلسين أن يؤجل جلساته، بناء على اقتراح منه، لأي تاريخ يشاءه.

١٢ - ويتم إنهاء الدورة عادة في نهايتها بإعلان باسم الملكة في مجلس اللوردات إلى كلا المجلسين ويسري إلى تاريخ محدد. ويجوز ارجاء التاريخ المعين للدورة الجديدة أو تقديمه بمرسوم لاحق. وإنهاء الدورة يترتب عليه في نفس الوقت انهاء جميع المسائل البرلمانية تقريبا، وهذا يعني سقوط جميع مشاريع القوانين العامة التي لم تستكمل في فترة الدورة، وبذلك ينبغي اعادة تقديمها في الدورة التالية ما لم يتم التخلي عنها.

١٣- ويُحَل البرلمان عادة بمرسوم إما في نهاية فترة ولايته التي مدتها خمس سنوات أو عندما تطلب الحكومة حله قبل انقضاء مدته. وجرت الممارسة الحديثة على أن تكفل استمرارية البرلمان بأن يتضمن المرسوم الذي يحل البرلمان القائم دعوة إلى إجراء انتخابات لبرلمان جديد ويعلن التاريخ الذي ينعقد فيه

البرلمان الجديد. وإذا خلا التاج بعد حل البرلمان ولكن قبل اجراء الانتخاب العام، يرجأ انتخاب البرلمان الجديد واجتماعه لمدة ١٤ يوما.

١٤- ولا يؤثر تأجيل جلسات البرلمان على المسائل التي لم تستكمل. ذلك أنه يمكن التعجيل باعادة اجتماعه (إذا كانت فترة التأجيل أكثر من ١٤ يوما) بمرسوم ملكي، أو بموجب السلطات المخولة لكل من رئيسي المجلسين فيما لو اقتضت مصالح الجمهور إعادة انعقاده بسرعة.

ايرلندا الشمالية

١٥- خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٧٢، كان لايرلندا الشمالية برلمانها وحكومتها، وكان برلمانها يخضع للبرلمان في ويستمينستر (لندن)، ولكن في عام ١٩٧٢، حدث في أعقاب مرور عدة سنوات على العنف والارهاب الطائفي، أن استقالت حكومة ايرلندا الشمالية وأصبح برلمان المملكة المتحدة يحكم ايرلندا الشمالية حكما مباشرا ووضعت السلطات التنفيذية تحت اشراف وزير الدولة لايرلندا الشمالية، وهو عضو في مجلس الوزراء بالمملكة المتحدة اسندت إليه مسؤولية المهام التي كانت تمارسها سابقا حكومة ايرلندا الشمالية ومسؤولية عن دوائر ايرلندا الشمالية. وبموجب قانون ايرلندا الشمالية لعام ١٩٧٤، فإن معظم التشريعات التي كانت تعتمد سابقا بقانون يصدره برلمان ايرلندا الشمالية أصبح ينظر فيها برلمان ويستمنيستر في شكل مشاريع قوانين .

الجماعة الأوروبية

١٦- منذ أن انضمت بريطانيا إلى الجماعة الأوروبية في عام ١٩٧٣، أصبحت أحكام قانون الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٧٢ المطبق لمعاهدة روما سارية المفعول. وهذه الأحكام تنص على أنواع مختلفة من تشريعات الجماعة، بما في ذلك لوائح ملزمة قانونا وتنطبق مباشرة على جميع البلدان الأعضاء، وتوجيهات، تصدرها أيضا الجماعة (التي يتألف مجلس وزرائها من ممثلي حكومات كل الدول الأعضاء). وهذه التوجيهات ملزمة فيما يتعلق بالنتيجة التي ينبغي لكل دولة عضو وجهت إليها هذه التوجيهات ان تحققها ولكنها تتيح للبرلمانات الوطنية حرية اختيار شكل ووسيلة التنفيذ. وقد اعتمدت اجراءات برلمانية خاصة لاطلاع أعضاء كلا مجلسي البرلمان البريطاني على التطورات التي تطرأ على الجماعة.

١٧- وبريطانيا، كغيرها من البلدان الأعضاء في الجماعة، توفد عددا من الممثلين لحضور جلسات البرلمان الأوروبي. ويمارس البرلمان رقابته على مؤسسات الجماعة وذلك بفحص التشريعات واستجواب كل من اللجنة ومجلس الوزراء ومناقشة جميع قضايا السياسة العامة الرئيسية للجماعة.

تشكيل البرلمان

١٨- يشكل نظام المجلسين جزءا لا يتجزأ من الحكومة البرلمانية البريطانية. ومجلس اللوردات (المجلس الأعلى) ومجلس العموم (المجلس الأدنى) ينعقد كل منهما على حدة ويرتكز كل منهما على مبادئ مختلفة تماما، علما بأن عملية التشريع تشمل كلا المجلسين.

١٩- ومنذ بداية عمل البرلمان، طرأ تغير كامل على توازن السلطات بين المجلسين. وتسارعت إلى حد كبير عملية التطور والتكيف التي تواصلت خلال الأعوام الـ٧٥ الماضية أو ما ناهزها. وفي الممارسة الحديثة، يكمن مركز السلطة البرلمانية في مجلس النواب المنتخب شعبيا، مع أن سلطة اعتراض اللوردات على التدابير المقترحة من النواب كانت حتى القرن العشرين سلطة لا محدودة نظريا. ويجوز بموجب قانوني البرلمان لعامي ١٩١١ و١٩٤٩ أن تتحول مشاريع قوانين معينة إلى قوانين بدون موافقة اللوردات. وفرض قانون عام ١٩١١ قيودا على حق اللوردات في تأخير مشاريع القوانين التي تتناول حصرا مسائل الإنفاق أو الضرائب، وحد من سلطته في رفض التشريعات الأخرى. وينص قانون عام ١٩١١ على انه لا يجوز للوردات تأجيل مشاريع القوانين إلا لمدة عامين. وخفضت هذه المدة لعام واحد بموجب قانون عام ١٩٤٩.

٢٠- وهذه القيود التي تحد من سلطات مجلس اللوردات تستند الى الاعتقاد بأن الوظيفة التشريعية الرئيسية لمجلس اللوردات الحديث إنما تتمثل في المراجعة وأن هدفه هو أن يكون مجلسا مكملا لمجلس العموم لا منافسا له.

مجلس اللوردات

٢١- يتألف مجلس اللوردات من:

(أ) اللوردات الروحيين: رئيسا أساقفة كانتربري ويورك، وأساقفة لندن ودورهام وونشستر، وأساقفة الأبراشيات الـ٢١ التالين لهم من حيث الأقدمية في كنيسة انكلترا؛

(ب) اللوردات الدنيويين، وينقسمون الى '١' جميع النبلاء والنبيلات بالوراثة في انكلترا واسكتلندا وبريطانيا العظمى والمملكة المتحدة ممن لم يتخلوا عن ألقابهم بموجب قانون الألقاب لعام ١٩٦٣؛ و'٢' جميع النبلاء والنبيلات الذين منحهم التاج لقب النبل مدى الحياة بموجب قانون منح القاب النبل مدى الحياة لعام ١٩٥٨؛ و'٣' لوردات الهيئة الاستئنافية ("لوردات القانون")، الذين منحوا لقب النبل مدى الحياة بموجب قانوني الاختصاص الاستئنافي لعامي ١٨٧٦ و١٨٨٧ لمساعدة المجلس في الاضطلاع بمهامه القضائية. وقد يكون بعض لوردات القانون أعضاء بالفعل في المجلس، ويظل جميعهم أعضاء فيه بعد تقاعدهم.

٢٢- ولحاملي ألقاب النبل الوراثية حق الجلوس في مجلس اللوردات (إلا إذا كانوا قد فقدوا شروط أهلية قانونية معينة)، شريطة أن يثبت حامل اللقب حقه فيه وأن يكون بالغا من العمر ٢١ سنة أو أكثر، علما بأنه يجوز لأي شخص ورث لقب النبل بالخلافة، في غضون ١٢ شهرا من الخلافة، أن يتخلى عن لقب النبل هذا مدى حياته بموجب قانون منح الألقاب. وبذلك، يفقد المتخلون عن ألقابهم حقهم في الجلوس في مجلس اللوردات وإنما يكتسبون حق التصويت في الانتخابات البرلمانية وفي ترشيح أنفسهم للانتخاب في مجلس العموم.

٢٣- وتمنح القاب النبل الدنيوية (الوراثية ومدى الحياة على السواء) من التاج بناء على مشورة رئيس الوزراء. وهي تمنح عادة إما اعترافا بما قدمه المرشح من خدمات متميزة في مجال السياسة أو غيره من مجالات الحياة أو رغبة من الحكومة القائمة في أن يكون متلقي اللقب عضوا في المجلس الأعلى. ويمنح مجلس اللوردات أيضا مكانا في البرلمان للرجال والنساء الذين يعتبر أن مشورتهم ذات فائدة للدولة ولكنهم

لا يودون التورط في السياسات الحزبية. وعلى عكس مجلس العموم، فإن عدد الأعضاء في مجلس اللوردات غير محدد. وقليل منهم نسبيا هم المتفرغون للسياسة كل الوقت.

محكمة الاستئناف النهائية

٢٤- يضطلع مجلس اللوردات، بالاضافة الى عمله البرلماني، بمهام قانونية هامة باعتباره محكمة الاستئناف النهائية للقضايا المدنية في بريطانيا ككل وللقضايا الجنائية في انكلترا وويلز وايرلندا الشمالية. ونظريا، يحق لجميع اللوردات حضور المجلس لدى انعقاده كمحكمة استئناف، وإنما عمليا ووفقا للأعراف المقررة، يتولى إدارة الشؤون القضائية وزير العدل الذي يحضر الجلسات من حين لآخر، ولوردات هيئة الاستئناف في القضايا العادية (الذين يعينون خصيصا لنظر دعاوى الاستئناف المرفوعة أمام المجلس ويتقاضون أجرا)، وعند الاقتضاء لوردات آخرون يشغلون أو سبق أن شغلوا مناصب قضائية عالية.

مجلس العموم

٢٥- مجلس العموم هو مجلس نيابي ينتخبه المواطنون البالغون بالاقتراع العام ويتألف من رجال ونساء (أعضاء البرلمان) من جميع فئات المجتمع بصرف النظر عن الدخل أو المهنة. وهناك ٦٥٠ مقعدا في مجلس العموم: ٥٢٣ لانكلترا، و٣٨ لويلز، و٧٢ لاسكتلندا، و١٧ لأيرلندا الشمالية.

٢٦- ويحتفظ أعضاء مجلس العموم بمقاعدهم طوال مدة برلمان ما. وهم ينتخبون إما في انتخاب عام يجري بعد حل البرلمان ودعوة التاج إلى عقد برلمان جديد، أو في انتخاب فرعي يجري إذا شغر مقعد في المجلس بسبب وفاة أو استقالة عضو من أعضاء البرلمان أو نتيجة تعيين عضو في مجلس اللوردات.

٢٧- ولعضو البرلمان الراغب في الاستقالة من مجلس العموم أن يفعل ذلك باللجوء الى الوسيلة الفنية الوحيدة المتمثلة في تقديم طلب الى وزير المالية لتعيينه في "وظيفة ذات منفعة في ظل التاج". وشغل هذه الوظيفة ينطوي على فقدان الأهلية لعضوية مجلس العموم؛ وحين يعين عضو البرلمان في وظيفة من هذا النوع، يشغر مقعده تلقائيا. والوظيفتان التي تستخدمان لهذا الغرض هما ناظر التاج أو مأمور ضاحية ملكية وناظر ابعادية نورثستيد، وهما منصبان قديمان بدون رواتب ولا مسؤوليات. ويستمر التعيين الى أن يطلبه عضو آخر من أعضاء البرلمان. ولا يرفض قط طلب التعيين في هذا المنصب.

الانتخابات البرلمانية

٢٨- لأغراض الانتخاب، تقسم بريطانيا الى مناطق جغرافية تعرف بالدوائر الانتخابية، ويقدم كل منها عضوا الى مجلس العموم. وتأمينا لعدالة التمثيل، تقوم لجان تخطيط الدوائر في انكلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية بإجراء استعراضات دورية للدوائر الانتخابية البرلمانية ودوائر انتخاب البرلمان الأوروبي على مدى فترات لا تقل عن ١٠ سنوات ولا تزيد على ١٥ سنة، وتوصي بإعادة توزيع المقاعد إذا كان ذلك ضروريا في ضوء تحركات السكان أو غير ذلك من التغيرات. ويجوز للجنة أن تقدم أيضا تقارير أولية عن دوائر انتخابية خاصة فيما لو اقتضت الضرورة مثلا أن تتمشى حدود دائرة انتخابية مع الحدود المعدلة لحكومة محلية.

٢٩- ويرد القانون المتعلق بالانتخابات البرلمانية في قوانين تمثيل الشعب. وتقضي أحكامها بأن يتقرر الانتخاب لمجلس العموم بالاقتراع السري. وللمواطنين البريطانيين، ومواطني بلدان الكومنولث الأخرى ومواطني الجمهورية الايرلندية المقيمين في المملكة المتحدة حق التصويت شريطة ان يكونوا بالغين من العمر ١٨ عاما أو أكثر وأن لا يكونوا قد فقدوا قانونا أهلية التصويت. وليس للأشخاص التالين حق التصويت في انتخاب برلماني: النبلاء والنبيلات بحكم وضعهم، الأعضاء في مجلس اللوردات؛ والأجانب؛ والمرضى المحتجزون بموجب قانون الصحة العقلية؛ والمسجونون الصادر بحقهم أحكام قضائية؛ وأي شخص يكون قد أدين بالرشوة أو بممارسات انتخابية غير قانونية خلال الأعوام الخمسة السابقة. وكيما يكون الناخب مؤهلا للتصويت في دائرة انتخابية معينة، لا بد أن يكون مسجلا في السجل الانتخابي الراهن لتلك الدائرة. ويتم سنويا تجميع السجل الانتخابي من جانب موظفي السجل الانتخابي في كل دائرة انتخابية.

٣٠- والتصويت ليس إلزاميا، ولكن غالبية الناخبين (أكثر من ٣٢,٥ مليون شخص أو ٧٥,٤ في المائة في الانتخاب العام الذي جرى في حزيران/يونيه ١٩٨٧) يمارسون حقهم في التصويت في الانتخابات العامة. وقد تكون نسب التصويت في الانتخابات الفرعية أدنى من ذلك بكثير. وكقاعدة عامة، يدلي الناخبون بأصواتهم شخصيا في مراكز التصويت المنشأة خصيصا لهذا الغرض.

٣١- ويجوز لأي رجل أو إمرأة يكون مواطنا بريطانيا، أو مواطن بلد آخر من بلدان الكومنولث، أو مواطن الجمهورية الأيرلندية، ولا يكون مجردا من أهلية التصويت، ولا يقل سنه عن ٢١ عاما أن يرشح نفسه في الانتخابات البرلمانية. وفاقدو أهلية الانتخاب هم المفلسون الذين لم تبرأ ذمتهم، والمحكوم عليهم بالسجن لمدة تزيد على عام، وأعضاء مجلس اللوردات، وكهنة كنائس انكلترا واسكتلندا وايرلندا والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والمستبعدون بموجب قانون التجريد من أهلية الترشيح في مجلس العموم لعام ١٩٧٥ ـ ومنهم على سبيل المثال، شاغلوا الوظائف القضائية، والموظفون المدنيون، وأعضاء القوات المسلحة النظامية أو دوائر الشرطة، والأعضاء البريطانيون في أي هيئة تشريعية تابعة لأي بلد أو اقليم خارج الكومنولث. ومن المستبعدين أيضا شاغلو مجموعة كبيرة من الوظائف الحكومية، في المؤسسات العامة واللجان الحكومية على سبيل المثال. وينتمي المرشح عادة لأحد الأحزاب السياسية الوطنية الرئيسية وإن كانت الأحزاب الصغيرة والتجمعات الأصغر تقدم أيضا مرشحين، ويجوز ترشيح أفراد بدون دعم حزبي. ولا بد من التوقيع على تسمية المرشح للانتخاب من جانب اثنين من الناخبين أحدهما يرشحه والآخر يؤيد الترشيح، ومن جانب ثمانية ناخبين آخرين مسجلين في الدائرة الانتخابية.

٣٢- ونظام التصويت المستخدم هو نظام الأغلبية البسيطة الذي بموجبه ينتخب المرشحون في حالة حصولهم على أغلبية أصوات تفوق عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح التالي، وليس من الضروري أن تكون أغلبية تفوق مجموع أصوات المرشحين الآخرين.

٣٣- وينظر في المسائل المتعلقة بإدخال تغييرات على قانون الانتخاب بشكل دوري في مؤتمر لرئيس مجلس العموم يتألف من النواب، ويجتمعون برئاسة رئيس المجلس. وكما في حالة اللجان البرلمانية الأخرى، فإن تشكيل المؤتمر يعكس التشكيل الحزبي للمجلس. وتجري المداولات في جلسات خاصة، وتنشر التوصيات في شكل رسائل يقدمها رئيس المجلس الى رئيس الوزراء.

نظام الأحزاب

٣٤- إن وجود أحزاب سياسية منظمة في بريطانيا يعرض كل منها سياساته على الناخبين قد أسفر عن وجود أقسام سياسية متطورة في البرلمان وهي ظاهرة تعتبر جوهرية بالنسبة للحكم الديمقراطي. وكان نظام الأحزاب قائما بشكل أو بآخر منذ القرن الثامن عشر، وبدأ يكتسب شكله الحديث صوب نهاية القرن التاسع عشر. ومتى تقرر إجراء انتخاب عام (أو انتخاب فرعي)، يجوز للأحزاب أن تقدم مرشحين للانتخاب، علما بأنه يجوز لأي مواطن آخر راغب في ذلك أن يرشح نفسه. ويحدد الناخبون، باختيارهم للمرشحين في مراكز الاقتراع يوم الانتخاب، أيَّ السياسات المتعارضة يودون رؤيتها تنفذ على أرض الواقع. والمرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات هو الذي ينتخب، باعتبار أن الأغلبية المطلقة ليست شرطا مطلوبا.

٣٥- ومنذ عام ١٩٤٥، فاز حزب المحافظين في سبعة انتخابات عامة وحزب العمال في ستة، وكانت الغالبية العظمى من أعضاء مجلس العموم تنتمي إلى أي من هذين الحزبين. وفي الانتخاب العام الذي جرى في حزيران/يونيه ١٩٨٧، كانت جميع الدوائر الانتخابية الـ٦٥٠ في بريطانيا موضع تنافس. ففي انكلترا وويلز واسكتلندا، تنافس حزب العمال على جميع المقاعد الـ٦٣٣ وحزب المحافظين (الذي لم يتنافس على دائرة رئيس مجلس العموم) على المقاعد الـ٦٣٢. وتقدم الحزب الليبرالي والحزب الاجتماعي الديمقراطي أيضا، وكانا قد شكلا تحالفا في عام ١٩٨١ لمحاولة كسب الانتخابين العامين في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧، بمرشحين فيما بينهما لجميع الدوائر الـ٦٣٣؛ وتنافس الحزب الوطني الاسكتلندي على ٧١ من المقاعد الاسكتلندية البالغ عددها ٧٢، بينما تنافس بليد سيمرو (وطنيو ويلز) على جميع الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٣٨ في ويلز.

الحكومة والمعارضة

٣٦ - إن الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد (وليس بالضرورة على أكبر عدد من الأصوات) في انتخاب عام، أو الذي يحظى بدعم غالبية أعضاء مجلس العموم، يدعى عادة من جانب التاج لتشكيل الحكومة. وفي الحالات التي لا يفلح فيها حزب من الأحزاب في الحصول على أغلبية مطلقة ، يجوز تشكيل حكومة أقلية.

٣٧- وقد جرت العادة على أن يعين زعيم حزب الأغلبية رئيسا للوزراء من جانب التاج، وأن يختار هو فريقا من الوزراء، بما في ذلك مجلس وزراء من حوالي ٢٠ عضوا.

٣٨- والحزب الذي يليه في الفوز بأكبر عدد من المقاعد يعترف به رسميا بوصفه "معارضة صاحبة الجلالة" (أو "المعارضة الرسمية")، بقيادة زعيمه وما يعرف بـ"حكومة الظل" التي يقوم أعضاؤها بالتحدث في الموضوعات التي يتحمل مسؤولية الحديث عنها وزراء الحكومة المختصون. وأعضاء أي حزب آخر، وكذلك أي عضو من أعضاء البرلمان المستقلين المنتخبين، يؤيدون الحكومة أو يعارضونها وفقا لتعليمات حزبهم أو وفقا لآرائهم الشخصية.

٣٩- وتقوم الحكومة بالدور الرئيسي في ضبط وترتيب عمل المجلسين. فهي بوصفها الموجهة للسياسة العامة تعرض الاجراءات التي تود أن يتخذها البرلمان وتشرح موقفها وتدافع عنه في المناقشات العامة. وكان يحدث في الماضي أن تضطر تحت ضغط أعضاء حزبها أنفسهم إلى سحب تدابير من البرلمان، ولكن معظم

الحكومات اليوم تستطيع الاعتماد عادة على قوة تصويت مؤيديها في مجلس العموم، ويمكنها بذلك، حسب حجم أغلبيتها الشاملة، أن تؤمن اقرار أي تشريع تقدمه بالشكل الذي اقترحته أصلا إلى حد كبير. وهذا التطور الذي نتج عن نمو نظام الأحزاب قد عزز سلطة الحكومة ولكنه ضاعف أيضا أهمية المعارضة. فالجزء الأكبر من ممارسة الضغوط عن طريق الانتقاد انما يقع حاليا على عاتق المعارضة، حيث يتوقع منها، ويتاح لها، وفقا لممارسة كلا المجلسين، إبداء موقفها في البرلمان والافصاح عن آرائها.

مراقبة البرلمان للسلطة التنفيذية

٤٠- إن الرقابة على الحكومة تمارس في نهاية الأمر من خلال قدرة مجلس العموم على ارغام الحكومة على الاستقالة، ومن خلال اعتماد قرار "بعدم الثقة" أو برفض اقتراح تعتبره الحكومة حيويا لسياستها لدرجة أنها تعتبره معيارا للثقة، أو في نهاية المطاف برفض التصويت على المبالغ المالية المطلوبة للمرافق العامة.

٤١- وعلاوة على نظام الفحص الدقيق لعمل الادارات الحكومية بواسطة لجان مختارة، يتيح مجلس العموم عددا من الفرص لفحص سياسة الحكومة فحصا دقيقا من جانب المعارضة ونواب الحكومة ذاتها من حديثي العهد بالنيابة. وكممثل للمواطن العادي، يجوز لعضو البرلمان أن يعترض على السياسة المطروحة من جانب وزير '١' أثناء مناقشة مشروع قانون خاص، حيث يجوز له أو لها الاعتراض على مبادئه العامة في القراءة الثانية أو، كما يحدث عادة، اقتراح ادخال تعديلات في مرحلة دراسته في اللجان؛ و'٢' من خلال طرح أسئلة برلمانية والحصول على أجوبة؛ و'٣' خلال مناقشات التأجيل أو '٤' خلال المناقشات الخاصة "بأيام المعارضة".

وقت السؤال

٤٢- ان وقت السؤال في مجلس العموم، على نحو ما جرت عليه الممارسات الحديثة، انما هو تطور نشأ إلى حد كبير في القرن العشرين. فحتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر، كانت لأعضاء البرلمان فرص غير محدودة لمخاطبة المجلس في مجرى الأحداث العادية. أما الآن، وقد أصبح وقت البرلمان مخصصا أساسا للشؤون العامة. فقد أضحت الأسئلة أفضل السبل للحصول على معلومات (قد لا تصل بخلاف ذلك إلى علم الأعضاء) بشأن نوايا الحكومة، وأكثر الطرق فعالية لعرض شكاوى وصلت إلى علم أعضاء البرلمان من جانب ناخبيهم، وربما اصلاح الأمر. وقد تستخدم الأسئلة من حين إلى آخر كجزء من حملة مجموعة منظمة لادخال تغيير على سياسة الحكومة، وقد تكون هناك أسئلة "موحى بها" عندما يطلب إلى عضو طرح سؤال كيما يتسنى للوزير المسؤول القاء بيان عام.

٤٣- والقواعد المنظمة للأسئلة التي يمكن قبولها مستمدة أساسا من قرارات اتخذها على مدى فترة زمنية طويلة رؤساء متعاقبون بصدد أسئلة فردية، وذلك بالرغم من أن التغييرات في ممارسة وقت السؤال واجرائه قد حدثت في أعقاب تقرير وضعته لجنة مختارة من مجلس العموم في عام ١٩٧٢.

باء- القانون

اقامة العدالة

٤٤- السلطة القضائية في المملكة المتحدة مستقلة تماما عن الحكومة ولا تخضع لاشراف وزاري أو رقابة وزارية. ومسؤولية اقامة العدل تقع على عاتق وزير العدل ووزير الداخلية ووزيري الدولة لاسكتلندا وايرلندا الشمالية. ومن المعنيين أيضا رئيس الوزراء الذي يوصي التاج بالتعيينات في المناصب القضائية العليا.

٤٥- ووزير العدل هو رئيس الهيئة القضائية (ويجلس أحيانا كقاض في مجلس اللوردات)؛ وهو يعنى بإجراءات المحاكم، ومسؤول عن إدارة جميع المحاكم بخلاف محاكم الصلح ومحاكم قاضي الوفيات، وعن عدد من المحاكم الإدارية. ويقوم بتعيين رجال القضاء، وعليه مسؤولية عامة بصدد خطط المساعدة والمشورة القانونية. وهو مسؤول أيضا عن إدارة إصلاح القانون المدني.

٤٦- ويعنى وزير الداخلية بالقانون الجنائي، وبمرافق الشرطة، والسجون، وخدمات المراقبة والرعاية اللاحقة، ولديه سلطة الإشراف العام على محاكم الصلح إلى جانب بعض المسؤوليات المحددة (مثل إقرار تعيين كتبة المحاكم). وسياسة السجون وإدارة مراكز الاحتجاز هما من وظائف إدارة السجون في وزارة الداخلية، ويعين وزير الداخلية لكل سجن مجلس زوار يمثل المجتمع المحلي ويتثبت من حالة السجون وإدارتها ومعاملة السجناء. والمجلس مطالب بتقديم تقرير إلى وزير الداخلية عن أي تجاوز أو مسألة مثيرة للقلق تصل إلى علمه. ولدى المجالس سلطات تأديبية فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة للنظام وتنظر في طلبات وشكاوى السجناء. ويقوم مجلس عفو خاص بإسداء المشورة إلى وزير الداخلية بشأن الإفراج عن السجناء تحت شرط.

٤٧- ومسؤولية معاملة المجرمين دون سن ١٧ عاما مسؤولية تتقاسمها وزارة الداخلية مع وزارة الصحة. ووزير الداخلية مسؤول أيضا عن إسداء المشورة إلى الملكة بشأن ممارسة الامتياز الملكي بالعفو عن شخص أدين بارتكاب جريمة أو بإلغاء العقوبة التي حكمت بها المحكمة إلغاءً تاما أو جزئيا.

٤٨- والنائب العام والمحامي العام هما مستشارا الحكومة الرئيسيان فيما يتعلق بالقانون الانكليزي، ويمثلان التاج في القضايا المحلية والدولية. وهما من كبار المحامين وعضوان منتخبان في مجلس العموم ويشغلان وظائف وزارية. والنائب العام هو النائب العام أيضا لأيرلندا الشمالية. وإلى جانب الوظائف العديدة التي يمارسها النائب العام في مجال القانون المدني، فإن عليه تقع المسؤولية النهائية عن إنفاذ القانون الجنائي باعتبار أن رئيس النيابة العامة يخضع لإشراف النائب العام. ويعنى النائب العام بإرساء ومباشرة إجراءات جنائية معينة، علما بأن عليه أن يمارس سلطة تقديرية مستقلة وأن لا يتأثر بآراء زملائه في الحكومة. والمحامي العام هو بالفعل نائب النائب العام.

٤٩- ويوصي وزير الدولة لاسكتلندا بتعيين جميع القضاة فيما عدا أعلاهم رتبة، ويعين موظفي محكمة الجنايات العليا والمحكمة المدنية العليا، وهو مسؤول عن تشكيل وتوظيف وتنظيم محاكم عامل الملكة. وتتولى سلطات الدوائر المحلية والسلطات المحلية في الجزر تعيين الموظفين للمحاكم المحلية وإدارتها. ووزير الدولة مسؤول أيضا عن القانون الجنائي في اسكتلندا، وعن منع الجريمة، وعن نظام الشرطة ونظام

العقوبات، ويتلقى المشورة بشأن مسائل العفو من جانب مجلس العفو في اسكتلندا. ووزير الدولة مسؤول أيضا عن المساعدة القانونية في اسكتلندا.

٥٠- ومحامي التاج والمحامي العام لاسكتلندا هما المستشاران القانونيان الرئيسيان للحكومة بشأن المسائل الاسكتلندية، والممثلان الرئيسيان للتاج لأغراض المقاضاة في اسكتلندا. وهما وزيران في الحكومة. ومحامي التاج يعنى عن كثب بمسائل السياسة والادارة القانونية، وهو مسؤول أيضا عن رجال القانون الاسكتلنديين المعنيين بصياغة مشاريع القوانين التي تطرح على البرلمان. وعليه مسؤولية شاملة عن مرافعة الادعاء في الجرائم في اسكتلندا، ومع أنه يشغل وظيفة وزارية، فعليه أن يمارس سلطة تقديرية مستقلة لدى الاضطلاع بهذه المسؤولية.

٥١- وادارة جميع المحاكم انما هي من مسؤولية وزير العدل، في حين يتولى مكتب ايرلندا الشمالية، برئاسة وزير الدولة، أمور الشرطة ونظام العقوبات. وعلى وزير العدل مسؤولية عامة بصدد خطط المساعدة والمشورة القانونية في ايرلندا الشمالية.

المحاكم الجنائية

٥٢- في انكلترا وويلز، تقوم الشرطة عادة بالخطوة الأولى في الإجراءات الجنائية. فحين توجه الشرطة تهمة إلى أحد الأشخاص، تحال الأوراق إلى ادارة النيابة الملكية التي تقرر المضي في رفع الدعوى الجنائية أمام المحاكم أو حفظ الدعوى. وفي اسكتلندا، يقرر المدعون العامون (المدعون العامون للمنطقة) رفع الدعوى أو عدم رفعها. ويوجد في ايرلندا الشمالية رئيس للادعاء العام. وفي انكلترا وويلز (واستثنائيا في اسكتلندا) يجوز للفرد العادي أن يرفع الدعوى الجنائية. ويجوز للشرطة أن تقرر الافراج بكفالة، وقد يلجأ المدعي المختص بالشؤون المالية في اسكتلندا إلى توجيه تحذير بدلا من رفع دعوى.

٥٣- وفي نيسان/ابريل ١٩٨٨، أنشئ مكتب لجرائم الاحتيال الخطير، وهو دائرة حكومية للتحقيق والترافع في أشد قضايا الاحتيال خطورة وتعقيدا في انكلترا وويلز وايرلندا الشمالية.

انكلترا وويلز

٥٤ - أنشئت ادارة النيابة الملكية في انكلترا وويلز بموجب قانون الدعاوى الجنائية لعام ١٩٨٥. ورئيس النيابة العامة هو رئيس الادارة، وهو المسؤول عن رفع الدعوى الجنائية أمام محاكم الصلح ومحكمة التاج. وتنقسم الادارة إلى ٣١ فرعا يرأس كلا منها مدع عام رئيسي خاضع للتاج يقيم في المنطقة يعينه رئيس النيابة العامة. وتتيح الادارة محامين للترافع في القضايا المرفوعة أمام محاكم الصلح وتزود المحامين الذين يترافعون أمام محكمة التاج بالمعلومات. ومع أن قرار رفع الدعوى مفوض عموما إلى المدعين العامين الرئيسيين التابعين للتاج، إلا أن المركز الرئيسي للادارة يتناول بعض القضايا، مثل القضايا التي تتسم بأهمية وطنية أو صعوبة استثنائية، أو تلك التي تهم الجمهور بوجه عام، أو تلك التي تستلزم تجنب احتمال التأثير المحلي على سيرها وقد تشمل هذه القضايا جرائم الارهاب، وانتهاكات قوانين الأسرار الرسمية، والمؤامرات الواسعة النطاق لاستيراد المخدرات، ومحاكمة ضباط الشرطة.

اسكتلندا

٥٥- محامي التاج هو المسؤول، لدى اضطلاعه بمهامه من خلال دائرة التاج، عن رفع الدعاوى أمام محكمة الجنايات العليا ومحاكم عامل الملكة والمحاكم المحلية. وليس هناك حق عام يجيز للأشخاص العاديين رفع الدعوى الجنائية، إذ فيما عدا بضعة استثناءات بسيطة، لا يجوز لأحد سوى محامي التاج أو مندوبيه أو المدعين العامين، وهم المسؤولون المحليون الخاضعون لمحامي التاج، رفع دعوى جنائية أو دعوى جنح. والمستشار الدائم لمحامي التاج بشأن الدعاوى هو وكيل التاج، وهو رئيس دائرة المدعين العامين، ويعاونه في دائرة التاج ملاك من موظفين مدنيين مؤهلين تأهيلا قانونيا يتمتع جميعهم بخبرة كمندوبي مدعين عامين. ويقوم بإعداد الدعاوى الجنائية في المحكمة العليا مدعون عامون ومسؤولون في دائرة التاج، ويترافع فيها محامي التاج والوكيل العام لاسكتلندا (النائب الوزاري لمحامي التاج) ومندوبو المحامين الذين يطلق عليهم جماعة اسم مستشار التاج. أما الجرائم التي تجري محاكمتها أمام محاكم عامل الملكة والمحاكم المحلية، فيتولى المدعون العامون رفع الدعوى والترافع فيها. وتقوم الشرطة وغيرها من وكالات انفاذ القانون بالتحقيق في الجرائم والمخالفات ورفع تقارير عنها إلى دائرة المدعين العامين التي تقرر رفع الدعوى من عدمه، مع مراعاة توجيهات مستشار التاج.

٥٦- وبموجب قانون المحاكم الجنائية (اسكتلندا) لعام ١٩٨٧، للمدعي العام أن يعرض على المتهم عرضا مشروطا بعقوبة محددة في حالة بعض المخالفات الثانوية، وذلك كبديل عن رفع الدعوى، علما بأنه ليس هناك ما يلزم المتهم بقبول العرض، ولكن إذا قبله، فقد الادعاء حق رفع الدعوى.

أيرلندا الشمالية

٥٧- يتولى مدير النيابة العامة لأيرلندا الشمالية، المسؤول أمام النائب العام، رفع الدعوى بصدد جميع الجرائم التي يوجه فيها اتهام أمام المحكمة، ويجوز له أيضا رفع الدعوى بصدد دعاوى جزئية تتسم بطابع خطير. وتتولى الشرطة رفع الدعوى في الجرائم الجزئية الأخرى.

المحاكم في انكلترا وويلز

٥٨- يمكن تصنيف الجرائم الجنائية في ثلاث فئات. الجرائم التي لا يجوز رفع الدعوى الا بناء على اتهام ـ وهي الجرائم البالغة الخطورة مثل القتل العمد، والقتل الخطأ والاغتصاب والسلب ـ هي جرائم لا تنظرها سوى محكمة التاج التي يرأسها قاض يعقد جلساته مع هيئة محلفين. والجرائم الجزئية ـ وهي أقل الجرائم خطورة والتي تمثل الأغلبية العظمى من الدعاوى الجنائية - وهي جرائم ينظر فيها رجال قضاء مؤهلون تأهيلا قانونيا لا يتقاضون أجرا ويعقدون جلساتهم بدون هيئة محلفين. والفئة الثالثة من الجرائم (مثل السرقة والسطو والأذى الكيدي) هي جرائم تعرف باسم جرائم "أي الفئتين" ويمكن أن يتولى النظر فيها إما رجال قضاء أو محكمة التاج وفقا لملابسات كل قضية ولرغبات المتهمين.

٥٩- وفضلا عن النظر في الجرائم الجزئية وجرائم "أي الفئتين" التي يعهد بها اليها، تحيل محاكم الصلح الدعاوى إلى محكمة التاج إما لنظرها أو لإصدار حكم بشأنها. والدعاوى التي تحال لنظرها هي إما جرائم يمكن توجيه تهم بشأنها أو جرائم "أي الفئتين" التي يتقرر النظر فيها في محكمة التاج. والدعاوى التي تحال

لاصدار حكم بشأنها هي التي يكون المتهم في دعوى من دعاوى "أي الفئتين" قد حوكم عنها أمام محكمة جزئية وقررت المحكمة مع ذلك أن تحيله إلى محكمة التاج لكي تصدر حكمها عليه.

٦٠- وكقاعدة عامة، يجري القضاة المحاكمة في جلسات علنية يسمح فيها بحضور الجمهور ووسائط الاعلام. وتتألف المحكمة عادة من ثلاثة قضاة عاديين ـ يطلق عليهم اسم قضاة الصلح - يتلقون المشورة بشأن النقاط والاجراءات القانونية من موظف مؤهل قانونا أو مساعد مؤهل. ووزير العدل هو الذي يعين القضاة، فيما عدا مناطق لانكشير ومانشستر الكبرى ومرسيسايد حيث تتم التعيينات من جانب رئيس دوقية لانكستر. وهناك ما يقرب من ٠٠٠ ٢٨ من هؤلاء القضاة العاديين.

٦١- وهناك ٦٣ قاضي صلح متفرغ ومؤهل تأهيلا قانونيا ويتقاضون رواتب، ويجوز لهم عقد جلساتهم بدون محلفين، ويتولون عادة رئاسة المحاكم في المناطق الحضرية حيث عبء العمل ثقيل.

٦٢- والدعاوى التي تخص متهمين دون سن ١٧ عاما تنظر فيها محاكم الأحداث. وهذه المحاكم محاكم صلح مشكلة خصيصا لهذا الغرض تعقد جلساتها إما بمنأى عن المحاكم الأخرى أو في أوقات مختلفة عنها. ولا يسمح فيها إلا بحضور فئات محدودة من الأفراد ويجب أن لا تكشف بيانات وسائل الاعلام عن هوية أي حدث يمثل إما كمتهم أو كشاهد. وإذا كان الحدث دون سن ١٧ عاما متهما هو وشخص يبلغ من العمر ١٧ عاما أو أكثر، تنظر القضية في محكمة صلح عادية أو في محكمة التاج. وفيما لو ثبت أن الحدث مذنب، يجوز للمحكمة أن تحيل القضية إلى محكمة أحداث كيما تصدر حكما فيها ما لم يكن لديها ما يدعو إلى عدم استصواب ذلك.

٦٣- وتنظر محكمة التاج في القضايا الأشد خطورة، وتصدر الحكم على المجرمين الذين تحيل محاكم الصلح دعواهم إليها لإصدار الحكم عليهم، وتنظر في استئناف أحكام محاكم الصلح. وتعقد جلساتها في حوالي ٩٠ مركزا، ويرأسها قضاة المحكمة العليا، و "قضاة المحاكم الدورية" المتفرغون وقضاة محاكم الأقاليم الذين يعملون جزءا من الوقت. وجميع المحاكمات المتنازع عليها تعقد أمام هيئة محلفين. ويعقد قضاة الصلح جلساتهم مع قاضي محكمة دورية أو مع قاضي محكمة اقليمية للتصدي لدعاوى الاستئناف والدعاوى المحالة لإصدار حكم بشأنها.

٦٤- وتعتزم الحكومة تعديل اجراءات المحاكم بشأن قضايا الاحتيال الخطيرة أو المعقدة بهدف تقصير اجراءات الاحالة الكلية في محاكم الصلح بناء على السلطة التقديرية للادعاء، باتباع اجراء خاص يمكن للمتهم بمقتضاه أن يقدم طلبا إلى محكمة التاج لتبرئته على أساس انتفاء الدعوى المرفوعة ضده.

دعاوى الاستئناف

٦٥- يجوز لأي شخص أدانته محكمة الصلح أن يستأنف الحكم بالعقوبة أمام محكمة التاج إذا كان قد أقر بأنه مذنب، أو أن يستأنف الحكم بالادانة أو بالعقوبة في حالة عدم اقراره. وإذا كان الاستئناف يتعلق بنقطة قانونية أو باجراء قانوني، يجوز لكل من الادعاء والمتهم أن يستأنف حكم محكمة الصلح إلى المحكمة العليا. ويرفع الاستئناف عن الحكم الصادر من محكمة التاج بالادانة أو بالعقوبة، إلى محكمة الاستئناف (دائرة الجنايات). ومجلس اللوردات هو محكمة الاستئناف النهائية لجميع القضايا المحالة إما من المحكمة العليا أو

من محكمة الاستئناف. ولاحالة أي قضية إلى مجلس اللوردات، لا بد من اثبات من المحكمة التي نظرت الاستئناف السابق بأن القضية تنطوي على نقطة قانونية ذات أهمية للجمهور العام وأن تأذن هذه المحكمة أو مجلس اللوردات بنظر الاستئناف. واللوردات التسعة أعضاء الدائرة الاستئنافية العادية هم القضاة الذين ينظرون في دعاوى الاستئناف في مجلس اللوردات.

٦٦- ويجوز للنائب العام أن يلتمس رأي محكمة الاستئناف في أي نقطة قانونية تكون قد نشأت في قضية أبرئت فيها ساحة متهم؛ علما بأن للمحكمة سلطة احالة النقطة الى مجلس اللوردات فيما لو اقتضى الأمر ذلك. وهذا لا يمس حكم البراءة الصادر في القضية الأصلية ولا يجيز الكشف عن هوية الشخص الذي حصل على البراءة إلا برضاه. وبموجب حكم منصوص عليه في قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨، لم ينفذ حتى الآن، يجوز للنائب العام، فيما لو اعتبر أن الحكم الصادر عن محكمة التاج حكما مفرطا في تخفيف العقوبة، أن يحيل القضية إلى محكمة الاستئناف، ويجوز لتلك المحكمة، فيما لو رأت ذلك مناسبا، أن تقضي بتشديد العقوبة ضمن الحدود القانونية القصوى التي أرساها البرلمان بشأن تلك الجريمة.

اسكتلندا

٦٧- تنظر محكمة الجنايات العليا في اسكتلندا في جرائم القتل العمد والخيانة والاغتصاب وما إليها؛ وتعنى محكمة عامل الملكة بالجرائم الأقل خطورة، والمحكمة المحلية بالجرائم الثانوية. وتنظر القضايا الجنائية إما بموجب دعوى رسمية عندما ترفع الدعوى بناء على اتهام، ويعقد القاضي جلساته مع هيئة محلفين مكونة من ١٥ عضوا، أو بموجب دعوى جزئية، وفيها يعقد القاضي جلساته بدون هيئة محلفين. وجميع القضايا المرفوعة أمام المحكمة العليا، والقضايا الأكثر خطورة المرفوعة أمام محاكم عامل الملكة، ينظر فيها قاض وهيئة محلفين. وترفع الدعاوى الجزئية في القضايا الأقل خطورة أمام محاكم عامل الملكة وفي جميع القضايا المرفوعة أمام المحاكم المحلية. والمحاكم المحلية تخضع اداريا لمسؤولية سلطات الحكومة المحلية وسلطات الحكومة المحلية في الجزر؛ والقضاة هم قضاة صلح عاديون ويجوز للسلطات المحلية أن تعين ما لا يتجاوز ربع عدد أعضاء المحكمة المنتخبين ليكونوا قضاة بحكم وظيفتهم. وفي جلاسجو أربعة قضاة صلح متفرغون هم محامون يتقاضون رواتب تفرغ ويتمتعون بسلطة جنائية مماثلة لسلطة عامل الملكة الذي يعقد جلساته بموجب اجراء جزئي. ويجوز استدعاء أحداث دون سن ١٦ عاما ممن ارتكبوا جريمة أو كانوا، لأسباب أخرى محددة في القانون، في حاجة الى رعاية الزامية، للمثول أمام هيئة أحداث تتألف من ثلاثة من أعضاء المجتمع المحلي.

٦٨- وتنقسم مناطق اسكتلندا القضائية الست أيضا إلى دوائر محكمة عامل الملكة، ولكل دائرة عامل أو أكثر من عمال الملكة الذين هم قضاة المحكمة. ومحكمة الجنايات العليا، وهي أعلى محكمة جنايات في اسكتلندا، هي محكمة موضوع واستئناف على حد سواء. ولأي من القضاة التالين حق نظر القضايا في المحكمة العليا: رئيس محكمة الجنايات الاسكتلندية (رئيس المحكمة)، ونائب رئيس محكمة الجنايات العليا (القاضي التالي من حيث الرتبة) أو أحد مندوبي التاج الأعضاء في اللجنة القضائية. ومقر المحكمة الرئيسي هو أدنبره، وإن كانت المحكمة العليا تنظر قضايا أيضا في مدن أخرى.

٦٩- وتتناول المحكمة العليا في أدنبره جميع قضايا الاستئناف. ويمكن رفع استئناف عن حكم رسمي أو جزئي سواء أكان بالإدانة أو بالعقوبة أو بكليهما. ويجوز للمحكمة أن تأمر باعادة المحاكمة فيما لو ألغت

الحكم بالادانة. وليس هناك استئناف آخر أمام مجلس اللوردات. وفي الدعاوى الجزئية، يجوز للمدعي العام أن يطعن في الحكم الصادر بالبراءة أو بالعقوبة استنادا إلى نقطة قانونية. ويجوز لمحامي التاج أن يلتمس رأي المحكمة العليا بشأن نقطة قانونية تكون قد أثيرت في قضية أبرئت فيها ساحة متهم. ولا يؤثر ذلك على حكم البراءة الصادر في القضية الأصلية.

أيرلندا الشمالية

٧٠- هيكل المحاكم في أيرلندا الشمالية مماثل إلى حد كبير لهيكل المحاكم في انكلترا وويلز. وتنظر في القضايا الجزئية اليومية محاكم صلح يرأسها قاضي صلح مقيم ومتفرغ كل الوقت ويتمتع بمؤهلات قانونية. أما قضايا الأحداث دون سن ١٧ عاما، والأحداث دون سن ١٧ عاما ممن هم في حاجة إلى رعاية وحماية وإشراف فتنظر فيها محاكم الأحداث التي تتألف من قاضي الصلح المقيم ومن عضوين محلفين (يشترط أن يكون أحدهما على الأقل امرأة) مؤهلين للتعامل مع الأحداث. وتنظر محكمة الإقليم في قضايا استئناف أحكام محاكم الصلح.

٧١- وتنظر محكمة التاج في القضايا الجنائية بناء على عريضة اتهام. ويعمل فيها قضاة المحكمة العليا وقضاة محاكم الأقاليم. وتُنظر الدعوى أمام قاض واحد، وجميع القضايا المتنازع عليها، بخلاف تلك التي تنطوي على جرائم محددة بموجب قانون الطوارئ، تُنظر في جلسات أمام هيئة محلفين. أما قضايا استئناف الأحكام الصادرة بالادانة أو بالعقوبة من محكمة التاج فتنظرها محكمة أيرلندا الشمالية العليا. وتشبه الإجراءات اللازمة للاستئناف مرة أخرى أمام مجلس اللوردات تلك المتبعة في انكلترا وويلز.

المحاكمة

٧٢- تأخذ المحاكمات الجنائية في المملكة المتحدة شكل مساجلة بين الادعاء والدفاع. وبما أن القانون يفترض براءة المتهم إلى أن تثبت ادانته، فإن الادعاء لا يتمتع بأي ميزة ظاهرية أو حقيقية على الدفاع. وللمدعى عليه (الذي يطلق عليه في اسكتلندا اسم المتهم) حق توكيل محام عنه، ويجوز تقديم المساعدة القانونية إليه من الأموال العامة. وفي حالة الحبس الاحتياطي، يحق لمحاميه زيارته لإعداد الدفاع بشكل ملائم. وعادة ما يحدث في انكلترا وويلز وايرلندا الشمالية أثناء فترة إعداد القضية أن يقوم الإدعاء بإحاطة الدفاع علما بالمستندات ذات الصلة التي لا ينوي عرضها كأدلة ويكشف النقاب عنها فيما لو طلب إليه ذلك. وينبغي للإدعاء أيضا إبلاغ الدفاع بالشهود الذين قد تفيد المتهم شهادتهم والذين لا يعتزم الإدعاء استدعاءهم. ويجوز للدفاع أو للإدعاء الدفع بأن حالة المدعى عليه العقلية تحول دون أهليته للمحاكمة. وفيما لو قررت هيئة المحلفين (أو القاضي في اسكتلندا) ذلك، يودع المدعى عليه في إحدى المصحات.

٧٣- وتجري المحاكمات الجنائية عادة في جلسات علنية، وتطبق بصرامة قواعد الإثبات والأدلة (فيما يتعلق باثبات الوقائع). ويمكن في الحالات التي يجري فيها الاستناد إلى أدلة غير قانونية أن يلغى حكم الادانة في الاستئناف. وللمدعى عليه أثناء فترة المحاكمة حق سماع واستجواب شهود الادعاء، عادة من خلال محام؛ وحق استدعاء شهوده، ويمكن ارغامهم قانونا على الحضور إذا رفضوا الحضور طوعا؛ وحق مخاطبة المحكمة شخصيا أو من خلال محام باعتبار أن للدفاع حق إبداء الكلمة الأخيرة في المحاكمة. ولا يجوز استجواب المدعى عليه ما لم يكون قد وافق على حلف اليمين كشاهد دفاع، ولدى ادلائه بشهادته،

لا يجوز استجوابه عن الطباع أو غير ذلك من ملامح الشخصية إلا في ظروف استثنائية، علما بأنه لا يجوز للادعاء عموما أن يقدم أدلة من هذا النوع.

٧٤- وفي انكلترا وويلز وايرلندا الشمالية، ينص قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٧ على أنه ينبغي في قضايا الاحتيال المعقدة عقد جلسات تحضيرية علنية في محكمة التاج يستطيع القاضي خلالها النظر في النقاط القانونية والبت فيها وتحديد المسائل التي تطرح على هيئة المحلفين.

هيئة المحلفين

٧٥- إن القاضي في المحاكمات التي تتولاها هيئة محلفين هو الذي يبت في المسائل القانونية ويوجز الأدلة لعرضها على هيئة المحلفين ويوجه هيئة المحلفين إلى القانون الذي ينطبق في هذه الحالة ويبرئ ساحة المتهم أو يصدر الحكم عليه بالعقوبة. أما ما تقرره هيئة المحلفين فهو فقط ما إذا كان المدعى عليه مذنبا أو غير مذنب. وفي انكلترا وويلز، يجوز للقاضي في حالة عجز هيئة المحلفين عن التوصل إلى قرار بالاجماع، أن يطلب منها التوصل إلى قرار بالأغلبية شريطة أن لا يكون في هيئة المحلفين العادية المكونة من ١٢ شخصا أكثر من معارضين اثنين. وفي اسكتلندا، حيث تتألف هيئة المحلفين من ١٥ شخصا، يجوز التوصل إلى القرار بأغلبية بسيطة مع أنه لا يجوز، كقاعدة عامة، ادانة شخص بدون أدلة متواترة. وفيما لو أصدرت هيئة المحلفين قرارا بأن المتهم "غير مذنب" (أو، في اسكتلندا، "بعدم ثبوت التهمة"، وهو قرار يناظر البراءة)، ينتفي حق الادعاء في الاستئناف ولا يجوز محاكمة المدعى عليه مرة أخرى بنفس الجرم. أما في حالة صدور قرار بأنه "مذنب"، فيحق للمدعى عليه الاستئناف أمام المحكمة المختصة.

٧٦- وهيئة المحلفين هيئة مستقلة تماما عن الهيئة القضائية. وأي محاولة تدخل في شؤون هيئة المحلفين متى حلفت اليمين تعرض مرتكبها للعقوبة بموجب قانون انتهاك حرمة المحكمة لعام ١٩٨١.

٧٧- ولئن كان من المقرر في انكلترا وويلز الغاء حق الدفاع في الاعتراض على ما لا يزيد عن ثلاثة من المرشحين لهيئة المحلفين دون إبداء أي سبب، فستظل الامكانية متاحة أمام كلا الطرفين للاعتراض على أي محلفين محتملين إذا ما كان لدى أحدهما أسباب تحمله على الاعتقاد باحتمال تحيز أحد المحلفين.

٧٨- والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٥ سنة، المسجلون في السجل الانتخابي، مطالبون، فيما عدا استثناءات معينة، بأداء الخدمة ضمن هيئة محلفين، ويتم اختيار أسمائهم عشوائيا. (ترد اقتراحات برفع حد السن الأعلى من ٦٥ إلى ٧٠ سنة في انكلترا وويلز في قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨). أما الأشخاص المعفون من هذا التكليف فهم أعضاء الهيئة القضائية، والكهنة، وكل من كان خلال الأعوام العشرة السابقة عضوا في مهنة المحاماة، أو ادارة وزير العدل، أو دوائر الشرطة والسجون والمراقبة، والأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية معينة. أما الأشخاص غير المؤهلين لأداء خدمة المحلف فهم أولئك الذين أدوا خلال الأعوام العشرة السابقة جزءا من عقوبة سجن، أو كانوا موضع حبس احتياطي أو احتجاز، أو حكم عليهم بعقوبة يقضونها في خدمة المجتمع، أو كانوا خلال الأعوام الخمسة السابقة موضع رقابة. ويجرد من أهلية أداء خدمة المحلف مدى الحياة أي شخص حكم عليه بالسجن خمس سنوات أو أكثر.

محاكم قاضي الوفيات

٧٩- يجري قضاة الوفيات تحقيقات في حالات الوفاة التي تحدث على أثر ممارسة أعمال عنف وحالات الوفاة غير الطبيعية أو الوفاة المفاجئة التي لا يكون سببها معروفا. وتبليغ قاضي الوفيات المحلي (المؤهل إما طبيا أو قانونيا أو المتمتع بكلا المؤهلين) بحالات الوفاة يمكن أن يتم من جانب الأطباء، أو الشرطة، أو أمين السجل، أو السلطات العامة المختلفة أو أفراد الجمهور. وإذا حدثت الوفاة فجأة وكان السبب مجهولا، لا يحتاج قاضي الوفيات إلى اجراء تحقيق إذا ثبت له بعد فحص الجثة أن الوفاة نتجت عن أسباب طبيعية. أما إذا كانت هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن الوفاة كانت بفعل أعمال عنف أو حدثت بشكل غير طبيعي أو أن الشخص قد توفي في السجن أو في ظروف أخرى معينة، فلا بد لقاضي الوفيات أن يجري تحقيقا وعلى محكمة قاضي الوفيات واجب اثبات الطريقة التي توفي بها الشخص وزمان ومكان حدوث الوفاة. ويجوز لقاضي الوفيات أن يعقد جلسات بمفرده، أو في ظروف معينة، مع هيئة محلفين. وفي اسكتلندا، يتولى المدعي العام المحلي التحقيق شخصيا في جميع حالات الوفاة المفاجئة والمشتبه فيها، ويجوز له أن يقدم تقريرا عن نتائج التحقيق إلى دائرة التاج. ويجوز في عدد محدود من الحالات إجراء التحقيق في حادث أدى إلى الوفاة أمام عامل الملكة. والتحقيق في الحوادث المفضية للوفاة الزامي لفئات معينة (مثل حالات الوفاة في الحبس). وعلاوة على ذلك، يتمتع محامي التاج بسلطة تقديرية من الأمر باجراء تحقيق لصالح الجمهور في الحالات التي تكون فيها ظروف الحادث قد أثارت قلق الجمهور.

القانون المدني

٨٠- تتمثل أهم فروع القانون المدني في انكلترا وويلز وايرلندا الشمالية في: قانون الأسرة، وقانون الملكية، وقانون العقود وقانون الأخطاء (الذي يغطي الأضرار التي تلحق بشخص على يد شخص آخر بصرف النظر عن وجود أي اتصال بينهما والتي تشمل مفاهيم مثل الاهمال والتشهير والتعدي). ومن فروع القانون المدني الأخرى القانون الدستوري والاداري (خاصة فيما يتعلق باستخدام السلطة التنفيذية)، والصناعي، والبحري والكنسي. وللقانون المدني الاسكتلندي فروعه التي تشبه غالبا نفس هذه الفروع.

٨١- وأنشئت هيئة مراجعة في عام ١٩٨٥ للنظر في تحسين آلية العدالة المدنية في انكلترا وويلز. ونشر تقريرها في حزيران/يونيه ١٩٨٨ وأوصت باجراء اصلاحات من أجل خفض مدد التأخير في تناول القضايا وتأمين الاستفادة القصوى من موارد المحاكم وخفض تكاليف التقاضي.

المحاكم المدنية: انكلترا وويلز

٨٢- مع أن الولاية المدنية التي تتمتع بها محاكم الصلح محدودة، فهي تمتد لتشمل الدعاوى الزوجية فيما يتعلق بأوامر الرعاية والاعالة، وأوامر التبني وأوامر اثبات بنوة الولد وأوامر الوصاية. ولدى المحاكم أيضا ولاية قضائية فيما يتعلق بالأضرار المنصوص عليها في قانون الصحة العام واسترداد الضرائب. وتصدر لجان المحاكم تراخيص للاماكن العامة ومكاتب الرهان المشترك والنوادي.

٨٣- وتشمل الولاية القضائية لمحاكم الأقاليم الـ٢٧٤ الدعاوى التي تقام بموجب قانون العقود وقانون الأخطاء (باستثناءات ثانوية)، وقضايا الائتمان والرهن ودعاوى استرداد الأرض. وتتولى محاكم الأقاليم النظر

في القضايا التي تنطوي على مطالبات تتعدى حدودا معينة برضا الأطراف أو ـ في ظروف معينة ـ لدى احالتها من المحكمة العليا.

٨٤- والمسائل الأخرى التي تتناولها محاكم الأقاليم تشمل حالات ايجار المبايعة، وقضايا الايجارات والقضايا بين المالك والمستأجر وقضايا التبني. أما قضايا الطلاق، فيبت فيها في محاكم خاصة هي محاكم الأقاليم للطلاق؛ ويجري خارج لندن تناول حالات الافلاس في محاكم اقاليم معينة. وتنظر هذه المحاكم أيضا في شكاوى التمييز القائم على أساس العرق أو الجنس. وهناك مرافق تحكيم خاصة واجراءات مبسطة للقضايا التي تنطوي على مطالبات صغيرة (خاصة تلك التي تتصل بالمستهلكين).

٨٥- وجميع قضاة المحكمة العليا (بمن فيهم قضاة محكمة الاستئناف ومحكمة التاج والمحكمة العليا) وجميع قضاة المحاكم الدورية وقضاة محاكم الأقاليم يحق لهم أن يكونوا قضاة في محاكم الأقاليم، علما بأن لكل محكمة قاضيا أو أكثر من قضاة المحاكم الدورية يوفده إليها وزير العدل، وهؤلاء هم الذين يتولون الفصل في معظم القضايا العادية التي تنظر في المحكمة. وعادة ما ينظر القاضي في القضية بمفرده وإن كان يجوز بناء على طلب، وبصفة استثنائية، أن تأمر المحكمة، بإجراء المحاكمة مع هيئة محلفين.

٨٦- وتنقسم محكمة العدل العليا إلى دائرة محكمة العدل ودائرة مجلس الملكة الخاص ودائرة الأسرة. وولايتها القضائية ولاية أصلية واستئنافية على السواء وتغطي القضايا المدنية وبعض القضايا الجنائية. وتسند عموما أنواع معينة من العمل إلى دائرة بعينها. فدائرة الأسرة مثلا تتناول القضايا التي تخص الأسرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتبني والوصاية. وتتناول دائرة محكمة العدل تفسير الوصايا وإدارة العقارات. أما القانون البحري والقانون التجاري، فهما من مسؤولية المحكمة البحرية والمحكمة التجارية في دائرة مجلس الملكة الخاص.

٨٧- وكل من قضاة المحكمة العليا البالغ عددهم ٨٠ قاضيا أو ما يناهز ذلك العدد ملحق بإحدى الدوائر بالتعيين، علما بأنه يمكن نقله إلى أي دائرة أخرى أثناء شغله وظيفته. وخارج لندن (حيث تعقد المحكمة العليا جلساتها في محاكم العدل الملكية) تعقد الجلسات في ٢٦ مركزا من مراكز محاكم الأقاليم. ويعقد قضاة المحكمة العليا الجلسات بمفردهم لنظر قضايا أول درجة. أما قضايا الاستئناف في المسائل المدنية من أحكام أدنى درجة، فتنظرها محاكم مشكلة من قاضيين (أو أحيانا ثلاثة قضاة)، أو ينظرها قضاة الدائرة المختصة الذين يعينهم وزير العدل.

الاستئناف

٨٨- تستأنف الأحكام الصادرة من محاكم الصلح في المسائل المتعلقة بالزوجية والتبني والوصاية أمام محكمة طعون دائرة الأسرة بالمحكمة العليا. أما الاستئناف في قضايا التبني فتنظر فيه محكمة التاج، شأنه شأن الاستئناف من قرارات الترخيص الصادرة عن لجان المحاكم. وتنظر محكمة الاستئناف (الدائرة المدنية) في قضايا استئناف أحكام المحكمة العليا ومحاكم الأقاليم. وتتألف محكمة الاستئناف من رئيس محكمة الاستئناف ومن مستشاري محكمة الاستئناف البالغ عددهم ٢٧ مستشارا، ويجوز احالتها إلى مجلس اللوردات باعتباره محكمة الاستئناف النهائية في القضايا المدنية والجنائية.

٨٩- وقضاة مجلس اللوردات هم الأعضاء التسعة في الدائرة الاستئنافية، ولا بد لانعقاد المحكمة من نصاب لا يقل عن ثلاثة قضاة، وإن كان القضاة يعقدون جلساتهم في الأحوال العادية من مجموعة من خمسة بل وأحيانا من سبعة قضاة. أما أعضاء مجلس اللوردات من غير الحقوقيين فلا يحضرون جلسات الاستئناف (التي تعقد عادة في إحدى غرف اللجان لا في القاعة التشريعية) وأما أولئك الذين يشغلون أو سبق أن شغلوا وظائف قضائية عليا فلهم أن يحضروا أيضا جلسات الاستئناف. ووزير العدل هو رئيس مجلس قضاة اللوردات بصفته القضائية.

اسكتلندا

٩٠- المحاكم المدنية الرئيسية في اسكتلندا هي محاكم عامل الملكة والمحكمة المدنية العليا. والاختصاص المدني الذي تتمتع به محكمة عامل الملكة يشمل معظم أنواع الدعاوى ولا تحد منه عادة قيمة القضية. ومفوض الأمن هو الذي ينجز الجزء الأكبر من العمل، ويجوز استئناف القرارات التي يصدرها أمام رئيس مفوض الأمن أو مباشرة أمام المحكمة المدنية العليا.

٩١- وتعقد المحكمة المدنية العليا جلساتها في أدنبرة فقط، وتتمتع بوجه عام باختصاص قضائي للنظر في جميع أنواع الدعاوى. والاستثناء الأساسي هو الدعوى التي تختص بها حصرا محكمة عامل الملكة حيث تكون القيمة المطالب بها فيها أدنى من مبلغ معين. وتنقسم المحكمة المدنية العليا إلى دائرتين هما الدائرة الأولى، وهي محكمة درجة أولى، والدائرة العليا، وهي أساسا محكمة استئناف. وتنقسم الدائرة العليا إلى قسمين متساويين في الوضع، يتألف كل منهما من أربعة قضاة، علما بأن رئيس المحكمة المدنية العليا هو الذي يتولى رئاسة القسم الأول ونائب رئيس المحكمة المدنية العليا رئاسة القسم الثاني. ويجوز رفع قضايا الاستئناف من الدائرة الأولى ومن محكمة عامل الملكة إلى الدائرة العليا. كما يجوز رفع قضايا الاستئناف من الدائرة العليا إلى مجلس اللوردات. وقضاة المحكمة المدنية العليا يتمتعون بنفس مؤهلات قضاة محكمة الجنايات العليا. ويشغل رئيس المحكمة المدنية العليا منصب رئيس محكمة الجنايات في محكمة الجنايات العليا.

٩٢- ومحكمة الأرض الاسكتلندية هي محكمة خاصة تتناول حصرا مسائل الزراعة. ويتمتع رئيسها بنفس وضع ومدة ولاية قاضي المحكمة المدنية العليا، وأعضاؤها الآخرون هم أخصائيون مؤهلون في مجال الزراعة.

ايرلندا الشمالية

٩٣- ترفع القضايا المدنية البسيطة في ايرلندا الشمالية أمام محاكم الأقاليم، وإن كانت محاكم الصلح تتناول أيضا فئات معينة من القضايا المدنية. والمحكمة المدنية العليا هي محكمة العدل العليا، ويجوز استئناف أحكامها أمام محكمة الاستئناف. وهاتان المحكمتان، إلى جانب محكمة التاج، تشكل جميعا محكمة القضاء العليا في ايرلندا الشمالية، وتشبه ممارستهما واجراءاتهما الممارسات والاجراءات المتبعة في انكلترا وويلز. ومجلس اللوردات هو محكمة الاستئناف المدنية النهائية.

الاجراءات المدنية

٩٤- في انكلترا وويلز، يقوم المتظلم برفع الدعوى المدنية؛ ولا يشترط اجراء أي تحقيق تمهيدي في صحة الادعاءات. وتبدأ الدعاوى عادة في المحكمة العليا بتكليف بالحضور موجّه من المدعي إلى المدعى عليه يبين فيه طبيعة الادعاء. والمدعى عليه الذي يعتزم الاعتراض على الادعاء يخطر المحكمة بذلك. بعد ذلك ترسل المستندات التي تحدد موضوع النزاع بالضبط إلى المحكمة. وتبدأ الاجراءات في محاكم الأقاليم بأمر حضور إلى المدعى عليه صادر عن المحكمة؛ والاجراءات التالية أبسط من المتبعة في المحكمة العليا.

٩٥- ولا بد أن يصدر الحكم بالطلاق في جلسة علنية، علما بأن الاجراء المتبع في معظم القضايا التي لا يعترض عليها الطرف الآخر يستغنى عن ضرورة تقديم أدلة في جلسات علنية ويجيز لأمين السجل أن ينظر فيما يقدم إليه من أدلة كتابية.

٩٦- ويمكن ترك الخصومة في القضايا المدنية، بوصفها مسائل خاصة، أو التصالح بشأنها في أي وقت. والدعاوى التي ترفع أمام المحاكم تنظر عادة بدون هيئة محلفين، باستثناء قضايا القذف والحبس بدون سند قانوني والبلاغ الكاذب حيث يجوز لأحد الطرفين، فيما عدا حالات استثنائية معينة، الاصرار على اجراء المحاكمة من جانب هيئة محلفين، أو قضايا الاحتيال، حيث يجوز للمدعى عليه المطالبة بهذا الحق. وتبت هيئة المحلفين في المسائل المتعلقة بالوقائع وفي الأضرار الواجب تعويض الطرف المضرور عنها؛ ويجوز قبول صدور الأحكام بغالبية الأصوات.

٩٧- وتبدأ الدعوى في محكمة الصلح بشكوى تصدر المحكمة بصددها أمر حضور إلى المدعى عليه. ويتضمن هذا الأمر تفاصيل الشكوى والتاريخ المحدد لنظرها. ويقدم الأطراف والشهود ما لديهم من أدلة في جلسة المحكمة. وتنظر القضايا المحلية عادة من جانب عدد لا يزيد على ثلاثة قضاة عاديين من بينهم امرأة متى أمكن ذلك؛ ولا يسمح للجمهور بحضور الجلسة. ويجوز للمحكمة أن تصدر حكما برعاية الأطفال وتأمين سبل الاتصال بهم والاشراف عليهم وكذلك بشأن دفع نفقة للزوجات والأطفال.

٩٨- والأحكام التي تصدر في القضايا المدنية أحكام واجبة النفاذ بحكم سلطة المحكمة. وينطوي معظمها على مبالغ مالية ويجوز تنفيذها في حالة التخلف عن التنفيذ بتوقيع الحجز على ممتلكات المدين أو باصدار المحكمة أمرا يقضي بأن يقوم رب العمل بتقديم مدفوعات دورية للمحكمة خصماً من أجر المدين. وقد تأخذ أحكام أخرى شكل الأمر الزجري لمنع شخص من ارتكاب فعل غير قانوني. ورفض الامتثال للحكم قد يسفر عن صدور حكم بالسجن لاهانة المحكمة. ولا يجوز إلقاء القبض على شخص تنفيذا لحكم إلا بتفويض رسمي.

٩٩- وعادة ما تحدد المحكمة مصاريف الدعوى الواجب سدادها من جانب الطرف الذي خسرها، أما في حالة قضايا النفقة المنصوص عليها في قانون الأسرة، فيجوز لمحكمة الصلح أن تأمر أيا من الطرفين بسداد مصاريف الطرف الآخر كليا أو جزئيا.

١٠٠- وفي اسكتلندا، تبدأ الاجراءات في المحكمة المدنية العليا أو الدعاوى العادية في محكمة عامل الملكة باصدار أمر حضور للمدعى عليه (أمر أولي في محكمة عامل الملكة). وفيما يتعلق بالدعاوى التي ترفع أمام المحكمة المدنية العليا، تتمثل الخطوة التالية في قيد الدعوى في سجلات المحكمة. وعلى المدعى عليه الذي

يعتزم المنازعة في الطلبات أن يخطر المحكمة بذلك، علما بأن عدم مثوله أمام المحكمة يخول المحكمة سلطة إصدار حكم غيابي لصالح المدعي. أما في الدعاوى العادية التي ترفع أمام محكمة عامل الملكة، فلا يشترط من المدعى عليه سوى تقديم إخطار كتابي بعزمه على المنازعة في غضون عدد محدد من الأيام بعد تلقي الإعلان الأولي، ويستتبع ذلك مثول الخصوم أو محاميهم رسميا أمام المحكمة.

١٠١- والاجراء المتبع في القضايا الجزئية (التي تنطوي على مبالغ مالية صغيرة) التي ترفع أمام محكمة عامل الملكة لا يتسم بمثل هذه السمة الرسمية. إذ يشتمل أمر الحضور على ما يطالب به المدعي. والهدف من الاجراء هو التمكين من البت في معظم الدعاوى دون حاجة لمثول الأطراف المعنية أمام المحكمة. وليس هناك عادة ما يدعو الأطراف (أو من يمثلها) للمثول أمام المحكمة إلا في حالة المنازعة في الطلبات.

١٠٢- والاجراءات المتبعة في ايرلندا الشمالية مماثلة لتلك المتبعة في انكلترا وويلز. وتبدأ الاجراءات في محاكم الأقاليم باصدار أمر مدني ضد المدعى عليه باعتبار أن ليس هناك لوائح ادعاء في محكمة الاقليم. وأحكام المحاكم المدنية واجبة النفاذ من خلال اجراء مركزي تتولى ادارته دائرة إنفاذ الأحكام.

محكمة الممارسات التقييدية

١٠٣- محكمة الممارسات التقييدية هي محكمة متخصصة في المملكة المتحدة تتصدى للاحتكارات والممارسات التجارية التقييدية. وتضم خمسة قضاة وعددا يصل إلى عشرة أشخاص آخرين لديهم خبرة في شؤون الصناعة والتجارة أو الحياة العامة.

المحاكم الادارية

١٠٤- تمارس المحاكم الادارية وظائف قضائية لا صلة لها بوظائف المحاكم الأخرى. وتنشأ عموما بموجب سلطات دستورية تحكم تشكيلها ووظائفها واجراءاتها. وسبل الوصول إليها أكثر يسرا مقارنة بالمحاكم الأخرى وأبسط رسمية وأقل كلفة. كما أن لديها الخبرة والمعرفة في مجال اختصاصها.

١٠٥- واتساع نطاق نظام المحاكم الادارية في المملكة المتحدة حدث مؤخرا نسبيا، إذ إن معظم المحاكم أنشئت اعتبارا من عام ١٩٤٥. وهي مستقلة عن الحكومة، وتصدر أحكاما بشأن حقوق والتزامات معينة على مواطنين بصفتهم الشخصية تجاه بعضهم بعضا أو تجاه مصلحة حكومية أو هيئة عامة أخرى. ويبت عدد من المحاكم الهامة في المنازعات الواقعة بين الأفراد العاديين من المواطنين، من ذلك مثلا قيام المحاكم الصناعية بدور رئيسي في فض المنازعات في مجال العمل. وبعض منها (كتلك المعنية بالتأمين الاجتماعي) يحل مشاكل المواطنين مع الهيئات العامة. ومجموعة أخرى من المحاكم (منها محاكم الضرائب) تبت في المطالبات المتنازع عليها بين هيئات عامة ومواطنين عاديين، في حين تبت محاكم أخرى في قضايا ومنازعات لا تمس مباشرة الحقوق أو الالتزامات المالية (كحق دخول أو زيارة المملكة المتحدة).

١٠٦- ويعين عادة أعضاء المحكمة من جانب الوزير المعني بالموضوع علما بأن لدى هيئات أخرى سلطة التعيين في بعض الحالات. من ذلك مثلا أن وزير العدل (وفي اسكتلندا رئيس المحكمة المدنية العليا) هو الذي يعين معظم الأعضاء في الحالات التي تقتضي رئيسا أو عضوا يكون محاميا.

١٠٧- وفي كثير من ولايات المحاكم، ينفذ نظام مزدوج للاستئناف: حق ابتدائي في الاستئناف إلى محكمة أدنى درجة وحق نهائي في الاستئناف، عادة بشأن نقطة قانونية، إلى محكمة أعلى درجة. وقضايا الاستئناف بشأن نقطة قانونية من بعض المحاكم الأعلى درجة هي الوحيدة التي يجوز احالتها إلى المحكمة العليا في انكلترا وويلز، وإلى المحكمة المدنية العليا في اسكتلندا، وإلى محكمة الاستئناف في ايرلندا الشمالية. وهناك بضعة استثناءات، منها على سبيل المثال الاستئناف في قضايا الهجرة، اذ لا يوجد بصددها حق للاستئناف مباشرة من محكمة استئناف الهجرة إلى المحاكم العليا.

١٠٨- ومجلس المحاكم (وهو هيئة مستقلة أنشئت في عام ١٩٥٨) يشرف بوجه عام على معظم المحاكم، بإسداء المشورة فيما يتعلق بمشاريع القوانين والقواعد الاجرائية، وبرصد أنشطتها، وإعداد تقارير عن مسائل معينة. واللجنة الاسكتلندية التابعة للمجلس تمارس نفس المهمة في اسكتلندا. ويتحمل المجلس نفس المسؤولية فيما يتعلق بالتحقيقات العامة.

ثالثا- الاطار القانوني العام الذي تتمتع في ظله حقوق الإنسان بالحماية

ألف- الهيئات التي لديها ولاية قضائية تمس حقوق الإنسان

١٠٩- ينص دستور المملكة المتحدة على أن التمتع بالحقوق والحريات هو جزء لا يتجزأ من كون الشخص عضوا في مجتمعنا. ولا يجوز تقييدها إلا بقرار ديمقراطي يصدره البرلمان. فدور البرلمان إذا ليس منح الحقوق، وإنما النظر في مدى ضرورة تقييدها مع الموازنة بين احتياجات المجتمع واحتياجات الفرد. وتبين الفقرات التالية الآليات والضمانات القانونية التي تضمن حماية حقوق الإنسان في المملكة المتحدة.

باء- وسائل الانتصاف والتعويض ورد الاعتبار

المساعدة القانونية

١١٠- يجوز لمن كان في حاجة الى مشورة قانونية أو تمثيل قانوني في المحكمة أن يحصل على مساعدة إما مجانية أو بمساهمة حسب امكانياته، وتغطـَى التكاليف من الأموال العامة. وتقع المسؤولية الوزارية عن تقديم المساعدة القانونية تحت سلطة وزير العدل، وفي اسكتلندا وزير الدولة لشؤون اسكتلندا. أما المساعدات القانونية المدنية فيقدمها مجلس المساعدة القانونية، وجمعية المحامين في ايرلندا الشمالية والمجلس الاسكتلندي للمساعدة القانونية.

١١١- وللأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم وادخاراتهم حدودا معينة حق الحصول على مساعدة أحد المحامين بشأن أية مسألة قانونية تؤثر على الظروف الخاصة لمقدم الطلب. وهذه المساعدة تشمل تقديم المشورة بشأن القانون ذي الصلة، وتوجيه الرسائل نيابة عن الموكل، واستشارة أحد المحامين المترافعين أمام المحاكم. وفي انكلترا وويلز، يمكن أن تمتد هذه المساعدة لتشمل تمثيل الشخص المعني في الاجراءات المدنية في محكمة الصلح، وفي الجلسات التي تجري في محكمة استعراض الحالة العقلية، وبعض الاجراءات التأديبية

أمام مجالس الزوار الملحقة بالسجون. وتشمل خطة المساعدة إنجاز العمل الأولي في حدود حد معين من التكاليف.

١١٢- والمساعدة القانونية، التي تشمل تمثيل أطراف الخصومة أمام المحكمة، يمكن إتاحتها في معظم الاجراءات المدنية للذين يستوفون شروط الأهلية المالية. كما ينبغي لطالب المساعدة القانونية أن يثبت أن لديه أسبابا وجيهة لرفع الدعوى أو الدفاع في الدعوى، وأن من المعقول كذلك حصوله أو مواصلة حصوله على المساعدة القانونية في جميع ملابسات القضية. وفيما لو منحت المساعدة القانونية، تسلك القضية مجراها العادي باستثناء أنه في انكلترا وويلز لا يحدث انتقال للأموال بين الموكل والمحامي وانما تتم جميع المدفوعات من خلال صندوق المساعدة القانونية.

١١٣- وفي ظروف معينة، محدودة قد يتمكن الخصم الذي يكسب قضية - بدون الحصول على مساعدة قانونية - من طرف يتلقى مساعدة قانونية، من استرداد تكاليفه في القضية من صندوق المساعدة القانونية. وفيما لو حصل الشخص الذي تلقى المساعدة على مال أو ملكية شيء معين في القضية، يجوز لصندوق المساعدة القانونية أن تكون له أولوية قانونية على هذا المال أو الملكية لاسترداد المبالغ التي أنفقها نيابة عن الشخص الذي تلقى المساعدة.

١١٤- وفي الاجراءات الجنائية التي تتخذ في انكلترا وويلز، يجوز للمحكمة المعنية أن تصدر أمرا بمنح المساعدة القانونية اذا ما بدا لها أن ذلك في صالح العدالة وأن المدعى عليه مستحق للمساعدة المالية. ولا بد من اصدار أمر بمنح المساعدة القانونية (وفقا للامكانيات) في الحالات التي يقدم فيها الشخص للمحاكمة بتهمة ارتكابه جريمة قتل أو في الحالات التي يستأنف فيها المدعي أو يقدم طلبا للحصول على اذن باستئناف حكم من محكمة الاستئناف (الدائرة الجنائية) أمام مجلس اللوردات. ولا يجوز الحكم بالسجن للمرة الأولى على شخص لم يترافع عنه محام ما لم تكن قد أتيحت له الفرصة لتقديم طلب للحصول على مساعدة قانونية.

١١٥- ويقضي قانون الشرطة والأدلة الجنائية لعام ١٩٨٤ بأن يتخذ مجلس المساعدة القانونية ترتيبات تكفل وجود محام منتدب في محاكم الصلح لتقديم المشورة الأولية وتمثيل المدعى عليهم غير الممثلين، وتكفل أيضا وجود محام منتدب طوال مدة الـ٢٤ ساعة لتقديم المشورة والمساعدة الى الأشخاص المشتبه فيهم في مراكز الشرطة. وتقدم خدمات المحامي المنتدب مجانا.

١١٦- والترتيبات المتبعة في ايرلندا الشمالية لتقديم المساعدة في الاجراءات الجنائية مماثلة لهذه إلى حد كبير. إذ يوجد في اسكتلندا نظام المحامي المنتدب للأشخاص المتهمين والمحبوسين حبسا احتياطيا على ذمة قضايا مرفوعة أمام محكمة عامل الملكة أو المحاكم الإقليمية، ولا يطبَّق معيار "صالح العدالة" إلا في القضايا الجزئية، والمجلس الاسكتلندي للمساعدة القانونية هو الذي يتخذ القرار بشأن طلبات الحصول على المساعدة القانونية. أما في القضايا الجنائية في اسكتلندا وايرلندا الشمالية فتقدم المساعدة القانونية مجانا. ولا يشترط في الشخص الذي يتلقى المساعدة أن يقدم أي مساهمة لتغطية تكاليف تمثيله القانوني.

١١٧- وفي عدد من المناطق الحضرية، تقوم المراكز القانونية بتقديم المشورة القانونية وتتيح التمثيل القانوني مجانا. وهذه المراكز القانونية، التي تمول من مصادر مختلفة تشمل غالبا هيئات حكومية محلية،

عادة ما تستخدم محامين متفرغين كل الوقت لقاء رواتب، وعددا كبيرا من الموظفين الاجتماعيين. ويخصص جزء كبير من وقتهم لمشاكل الإسكان والعمالة والضمان الاجتماعي والهجرة. كما أن المشورة المجانية متاحة أيضا في المكاتب المعنية باسداء المشورة الى المواطنين، وفي المراكز المعنية باسداء المشورة الى المستهلكين وبشأن مشاكل الإسكان، وفي مراكز المشورة المتخصصة التي تقوم بادارتها المنظمات الطوعية المختلفة.

التعويض عن الإدانة الخطأ أو الاعتقال الخطأ

١١٨- في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، أصدرت المملكة المتحدة قانونا لإرساء أحكام المادة ١٤(٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أساس قانوني. وتقضي أحكام المادة ١٣٣ من قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨ بأن للشخص المدان بارتكاب جريمة جنائية ألغتها محكمة الاستئناف (١) بناء على طلب قدم في غير المواعيد القانونية العادية أو (٢) على إثر اجراءات اتخذها وزير الدولة ممارسة لسلطاته بالتدخل لإحالة حكم صادر بالإدانة إلى محكمة الاستئناف أو (٣) بناء على عفو منح ممارسةً لامتياز العفو الملكي، حق تقديم طلب تعويض الى وزير الدولة. وإذا توفي الشخص المعني، يجوز لممثله الشخصي أن يقدم طلبا الى وزير الدولة.

١١٩- ولوزير الدولة إصدار القرار النهائي بشأن الأحقية في التعويض، فهو الذي يقرر ما إذا كان حكم محكمة الاستئناف بالغاء الحكم بالادانة، أو منح العفو، تم بناء على حقائق جديدة أو اكتشفت حديثا، تثبت بما لا يدع مجالا للشك المعقول وقوع خطأ قضائي. وهذا المعيار أقل تقييدا من ذلك المنصوص عليه في المادة ١٤(٦) من العهد الدولي، الذي يقضي بأن تكون الحقائق الجديدة أو المستجدة قاطعة في بيان وقوع خطأ قضائي. ولدى التوصل الى قرار بشأن مدى وجوب التعويض، يراعي وزير الدولة أيضا ما اذا كان الشخص طالب التعويض مسؤولا كليا أو جزئيا عن عدم الكشف عن الواقعة الجديدة.

١٢٠- ولا تنص المادة ١٣٣ من قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨ على التعويض في الحالات التي يكون الشخص قد اعتقل فيها اعتقالا احتياطيا بتهمة ارتكابه جريمة لم ترفع بشأنها دعوى لاحقا، أو في الحالات التي يكون قد صدر فيها حكم بالبراءة من المحكمة أثناء المحاكمة، أو في الحالات التي يكون قد قدم فيها الاستئناف خلال المدة العادية المقررة للاستئناف. وفي هذه الظروف، يجوز لوزير الدولة بناء على طلب يقدم اليه، أن يأذن بدفع تعويض على سبيل الهبة.

١٢١- ولا ينظر في التعويض إلا في الحالات التي يكون فيها احتجاز مقدم الطلب قد نتج عن خطأ جسيم من جانب أحد أعضاء الشرطة أو هيئة عامة أخرى، أو في ظروف استثنائية أخرى، مثل ظهور وقائع أثناء المحاكمة تثبت براءة المتهم من أي شبهة. ولا ينظر في طلبات التعويض لمجرد أن الادعاء فشل، أثناء المحاكمة أو الاستئناف، في إثبات التهمة الموجهة إلى المتهم بما لا يدع مجالا لشك معقول.

١٢٢- وإذا رأى وزير الدولة أن منح التعويض مبرر بموجب المادة ١٣٣ من قانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨ أو بموجب نظام منح التعويض على سبيل الهبة، يتولى خبير مستقل تحديد المبلغ. ويتعهد وزير الدولة بدفع أي مبلغ من المال يوصي به الخبير بصدد طلب التعويض. ويشمل مبلغ التعويض أية تكاليف قانونية معقولة يكون مقدم الطلب قد تحملها.

١٢٣- وقبول التعويض الذي يأذن به وزير الدولة لا يرتب على مقدم الطلب أي التزام بالتوقيع على أي تعهد يقيد حق هذا الشخص في اللجوء إلى أي إجراء آخر.

١٢٤- وللأشخاص المحتجزين لأسباب أخرى بدون سند قانوني، وذلك على سبيل المثال بسبب خطأ في حساب مدة العقوبة التي قررتها المحكمة، أو تقصير في سرعة الاستجابة لقرار أصدرته المحكمة بالافراج عن شخص بكفالة، أن يقدموا أيضا طلبات الى وزير الدولة للحصول على تعويض على سبيل الهبة. ولهم أيضا اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

موقف المجني عليهم في الجرائم

١٢٥- يجوز للمحاكم أن تأمر الجاني، لدى إدانته، بدفع تعويض للمجنى عليه عما أصابه من ضرر شخصي أو عما نتج عن الجريمة من خسارة أو تلف. والمحاكم في انكلترا وويلز ملزمة بالنظر في التعويض في القضايا التي تستدعي ذلك، وبيان الأسباب التي تستند إليها في الحالات التي لا تحكم فيها بدفع تعويض للمجني عليه. وتعويض المجني عليه يجب أن يسبق دفع الغرامة فيما لو كانت المحكمة تنظر في كليهما، كما أن تحصيل المبالغ المدفوعة على سبيل التعويض يجب أن يسبق تحصيل الغرامات.

١٢٦- وفي الحالات التي ترفض فيها دائرة الادعاء التابعة للتاج رفع القضية، يجوز للمجني عليهم أن يقوموا برفع الدعوى مباشرة، علما بأنهم نادرا ما يفعلون ذلك في الواقع. كما يجوز للمجني عليهم رفع دعوى عن الأضرار التي لحقتهم أمام المحاكم المدنية. وقد تم تبسيط اجراءات التقاضي كيما يتسنى للأشخاص الذين ليست لديهم دراية قانونية أن يرفعوا دعاوى للمطالبة بمبالغ صغيرة للتعويض عن الضرر أو التلف.

١٢٧- وللمجني عليهم من أي جنسية، إذا لحقهم ضرر جسيم نتيجة ارتكاب جريمة عنيفة في بريطانيا أن يقدموا طلبا للتعويض من الأموال العامة بموجب نظام تعويض الاصابات الجنائية، ويتم تقدير التعويض على أساس تسعيرة (أو جدول) للتعويضات عن الإصابات المتماثلة في درجة جسامتها. وتتراوح التعويضات ما بين ١ ٠٠٠ جنيه استرليني وربع مليون جنيه استرليني بالنسبة لأشد الإصابات جسامة. وتعتبر التقديرات الواردة في هذا الجدول من أشد التقديرات سخاءً في أي مكان.

١٢٨- وتوجد ترتيبات أخرى مستقلة في أيرلندا الشمالية حيث يجوز في ظروف معينة أن يُدفع التعويض من الأموال العامة عن الإصابات الناجمة عن جرائم وعن الأضرار التي تلحق الممتلكات نتيجة لأفعال ارتكبت بسوء نية، ويشمل ذلك ما ضاع على أصحابها من كسب نتيجة لذلك.

١٢٩- وهناك مساعدات عملية لتلبية احتياجات ضحايا الجرائم. إذ يوجد أكثر من ٣٦٠ مخططا لمساعدة الضحايا، تغطي ٩٨ في المائة من السكان في انكلترا وويلز، يعمل بها أكثر من ١٠ ٠٠٠ متطوع مدرب. وهم يزورون الضحايا أو يتصلون بهم هاتفيا أو يراسلونهم لإعطائهم معلومات ولتقديم المشورة العملية والدعم المعنوي إليهم. وتوجد أيضا مخططات لمساعدة الشهود في نصف مراكز محاكم التاج الـ٧٨ في انكلترا وويلز. وسوف يكون هناك مخطط في كل مركز في نهاية عام ١٩٩٥. ويجري دعم جميع هذه المخططات عن

طريق منحة حكومية تزيد قيمتها على عشرة ملايين جنيه استرليني، تُوجه من خلال صندوق التبرعات الوطني لمساعدة الضحايا. وتوجد ترتيبات مماثلة بوجه عام يجري تطبيقها في اسكتلندا وأيرلندا الشمالية.

١٣٠- وفي شباط/فبراير ١٩٩٠، نشرت الحكومة ميثاق الضحية. وهذا الميثاق يورد معايير الخدمة التي ينبغي لضحايا الجرائم الحصول عليها من وكالات العدالة الجنائية. ويتسلم جميع ضحايا الجرائم المـُبلـّغ عنها منشورا خاصا بـ"ضحايا الجرائم" يتضمن نصائح عملية عن كيفية التصرف عقب وقوع الجريمة. ويشرح بطريقة مبسطة، العمليات التي تقوم بها الشرطة والمحاكم، وكيفية المطالبة بالتعويض وماهية المساعدات الأخرى المتاحة.

جيم- حماية حقوق الإنسان حماية دستورية

١٣١- ليس في المملكة المتحدة قانون لحقوق الأفراد أو دستور مدون. ذلك أن نظام الحكومة البرلمانية في المملكة المتحدة قد نشأ عن تطور تدريجي تحقق على مدى عدة قرون. فبموجب الترتيبات الدستورية القائمة في المملكة المتحدة، يعتبر التمتع بالحقوق والحريات جزءا لا يتجزأ من كون الشخص عضوا في مجتمعنا. ومن ثم، فإن الحكومة لا تمنح هذه الحقوق، وإنما هي قائمة بالفعل ما لم يقرر البرلمان أن احتياجات المجتمع تقضي بتقييدها بشكل معين.

دال- إدراج الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان في القانون الوطني

١٣٢- لا تندرج المعاهدات والاتفاقيات بصورة تلقائية مباشرة في القانون الوطني كما يحدث في بعض البلدان. وإنما إذا حدث واقتضى الأمر إدخال أي تعديل على القانون لتمكين المملكة المتحدة من الامتثال لمعاهدة أو اتفاقية، تسن الحكومة مشروع قانون بهدف إنفاذ المواد ذات الصلة من المعاهدة أو الاتفاقية. ويخضع مشروع القانون للإجراءات البرلمانية العادية.

هاء- إنفاذ المحاكم للصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

١٣٣- لا تفسر المحاكم في المملكة المتحدة سوى القوانين الصادرة عن البرلمان.

واو- الآلية الوطنية لوضع حقوق الإنسان موضع التنفيذ

١٣٤- تصان حقوق الإنسان في المملكة المتحدة من خلال العمل الذي تضطلع به هيئات أنشئت بموجب القوانين التالية:

(أ) قانون التمييز القائم على أساس الجنس لعام ١٩٧٥ (لجنة تكافؤ الفرص)؛

(ب) قانون العلاقات العرقية لعام ١٩٧٦ (لجنة المساواة العرقية)؛

(ج) قانون حماية البيانات لعام ١٩٨٤ (سجل حماية البيانات)؛

(د) قانون الشرطة والأدلة الجنائية لعام ١٩٨٤ (هيئة الشرطة المعنية بالشكاوى).

تكافؤ الفرص

١٣٥- بموجب قانون التمييز القائم على أساس الجنس لعام ١٩٧٥ أصبح من المحظور قانونا معاملة شخص ما معاملة أدنى، على أساس الجنس في مجالات العمل (بما في ذلك التدريب)، أو التعليم أو توفير المسكن أو السلع أو المرافق أو الخدمات لأفراد الشعب. كما أصبحت الاعلانات التي توحي بنية التمييز غير المشروع هي الأخرى مخالفة للقانون. وامتثالا لتوجيه أصدرته الجماعة الأوروبية بشأن المعاملة المتساوية، نقح القانون في عام ١٩٨٦ لإلغاء الإعفاءات التي كانت تتمتع بها الشركات التي تستخدم خمسة أشخاص أو أقل، ولمنح المرأة الحق القانوني في مواصلة العمل إلى حين بلوغ نفس سن تقاعد الرجل في الوظائف التي تتفاوت فيها سن التقاعد بين الرجل والمرأة، وإلغاء القيود على ممارسة المرأة العمل بالتناوب والعمل الليلي. وبموجب قانون تكافؤ الأجر لعام ١٩٧٠ (بصيغته المنقحة) منحت المرأة حق تقاضي أجر مساو لأجر الرجل لدى مزاولتها نفس عمل الرجل أو عملا مماثلا له إلى حد كبير يعتبر مساويا له طبقا لنظام تقييم الوظائف، ومنذ عام ١٩٨٤، لدى مزاولتها عملا ذا قيمة متساوية. ويسري كلا القانونين على التمييز ضد أي من الجنسين. وصدر تشريع مماثل في ايرلندا الشمالية.

١٣٦- وكل من يعتقد أنه كان موضع تمييز فله الحق في تقديم شكوى إلى محكمة صناعية بخصوص التمييز في مجال العمل، أو، في غير ذلك من الحالات، إلى محكمة مدنية. ومن سبل الانتصاف المتاحة تعويض الأضرار، أو إعلان الحقوق أو الأمر بالقيام بعمل ما أو بالامتناع عن القيام بعمل ما. ويمكن استئناف الحكم الصادر عن المحكمة المدنية أو الصناعية.

١٣٧- وتعمل لجنة تكافؤ الفرص، المنشأة بموجب قانون عام ١٩٧٥، على المساعدة في تطبيق القانون، وتقديم المشورة والمساعدة لمن يعتقد أنه كان موضع تمييز، وتعزيز تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، كما أنها تستعرض مدى الالتزام بالقانون. ولدى اللجنة مدونة قواعد سلوك عملية بشأن التمييز في مجال العمل.

١٣٨- وينص المرسوم الخاص بمنع التمييز القائم على أساس الجنس (ايرلندا الشمالية) لعام ١٩٧٦ على عدم شرعية التمييز على أساس الجنس أو الزواج، في مجال العمل أو في مجال توفير السلع والمرافق والخدمات. وقد تم بموجب هذا المرسوم إنشاء لجنة تكافؤ الفرص لأيرلندا الشمالية، وهي اللجنة التي تستعرض مدى الالتزام بالمرسوم، وتحقق في الممارسات التمييزية غير المشروعة وتتخذ عند الاقتضاء إجراءات لإنفاذ المرسوم.

١٣٩- وبموجب تشريع أصدرته الجماعة الأوروبية، يتعين على الدول الأعضاء إزالة أي تمييز قائم في النظم القانونية للضمان الاجتماعي التي توفر الحماية من المرض، أو البطالة، أو العجز، أو الشيخوخة، أو حوادث العمل أو الأمراض الوظيفية. على أن هناك استثناءات مثل تحديد سن التقاعد. وقد اتخذت المملكة المتحدة خطوات لتنفيذ تشريع الجماعة هذا في نظامها للضمان الاجتماعي.

العلاقات القائمة على أساس العرق

١٤٠- إن تعزيز تكافؤ الفرص في مجتمع متعدد الأعراق يتمتع فيه جميع الأفراد بنفس الحقوق ويتحملون نفس المسؤوليات إنما هو الهدف الرئيسي لسياسة الحكومة فيما يتعلق بالعلاقات القائمة على أساس العرق. وقد كان من سياسة الحكومات البريطانية المتلاحقة الحرص على تمتع أعضاء الأقليات الإثنية المقيمة في بريطانيا بنفس فرص الإسهام في المجتمع والاستفادة منه بصرف النظر عن أصولهم الإثنية.

١٤١- ويقضي قانون العلاقات العرقية لعام ١٩٧٦، الذي حل محل التشريع السابق في انكلترا واسكتلندا وويلز وعززه، بأن أي تفاوت في المعاملة بين شخص وآخر على أساس اللون أو العرق أو الجنسية (بما في ذلك المواطنة) أو على أساس الأصول الإثنية أو القومية يعتبر مخالفا للقانون؛ ويسري ذلك على مجال العمل (بما في ذلك التدريب) والتعليم وتوفير المسكن والسلع والمرافق والخدمات والأماكن لأفراد الشعب. كما أصبحت الإعلانات التي توحي بنية التمييز إعلانات غير مشروعة هي الأخرى باستثناء حالات بسيطة. والإجراءات المتعلقة بسماع شكاوى التمييز على أساس العرق هي نفس الإجراءات المتعلقة بشكاوى التمييز القائم على أساس الجنس؛ وللأفراد حق رفع دعوى مباشرة أمام المحاكم المدنية والمحاكم الصناعية.

١٤٢- وقد أنشئت لجنة المساواة العرقية بموجب قانون عام ١٩٧٦ للعمل في سبيل القضاء على التمييز، وتعزيز تكافؤ الفرص وحسن العلاقات بين الأجناس واستعراض مدى التقيد بالقانون. وتتيح اللجنة للجمهور المعلومات والمشورة بصدد القانون، ولديها سلطة تقديرية لمساعدة الأفراد الذين يرون أنهم تعرضوا لتمييز غير مشروع. وقد وضعت مدونة قواعد سلوك عملية للقضاء على التمييز العرقي وتعزيز تكافؤ الفرص في مجال العمل، وتقدم هذه المدونة ارشادات عملية لأرباب العمل ونقابات العمال أو الجهات الأخرى بشأن أحكام القانون؛ وأقر البرلمان مدونة قواعد السلوك وبدأ سريانها في نيسان/ابريل ١٩٨٤. وتقدم اللجنة أيضا منحا لمشاريع تنفذ محليا من جانب أكثر من ١٠٠ مجلس وهيئة أخرى معنية بالعلاقات المجتمعية. ولا يسري قانون العلاقات العرقية على ايرلندا الشمالية حيث يطبق فيها تشريع مختلف مناهض للتمييز يتمشى والظروف المحلية.

١٤٣- وقد عزز القانون الخاص بمنع الحض على الكراهية العرقية بصدور قانون النظام العام لعام ١٩٨٦ الذي بدأ سريانه في نيسان/ابريل ١٩٨٧. ويقضي هذا القانون بأن كل من يستعمل عبارات تهديدية أو

جارحة أو مهينة أو يسلك هذا السلوك أو يعرض أو ينشر أو يوزع مثل هذه المواد يعتبر أنه ارتكب جريمة؛ ويسري ذلك على الحالات التي يحتمل فيها إثارة الكراهية العرقية وعلى الحالات التي ينوي فيها الشخص إثارتها. ويمتد القانون أيضا ليشمل الاذاعة (باستثناء مؤسسة الاذاعة البريطانية ولجنة التليفزيون المستقل) والكبلات وغيرها من وسائل الإعلام، بما فيها تسجيلات الصور المرئية أو الصوتية. كما أن حيازة مواد مثيرة للكراهية العرقية تعتبر جريمة، وتوجد في هذا الصدد سلطات للتفتيش والحجز والمصادرة.

حماية البيانات

١٤٤- يتزايد القلق منذ بداية السبعينات إزاء قوة أجهزة الحاسبات الالكترونية في جمع معلومات عن الأفراد وإعادة توزيعها. وينص قانون حماية البيانات لعام ١٩٨٤ على تطبيق ضمانات فيما يتعلق بتناول البيانات الشخصية على أجهزة الحاسبات الالكترونية. وقد مكن ذلك بدوره المملكة المتحدة من التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا لعام ١٩٨١ بشأن حماية البيانات، وكفل بذلك عدم تقييد التجارة مع أطراف مثل فرنسا وألمانيا بفعل قيود اصطناعية تفرضها بلدان فرادى على نقل المعلومات.

١٤٥- فمبادئ حماية البيانات المنصوص عليها في قانون عام ١٩٨٤ تقضي مثلا بوجوب معالجة البيانات الشخصية معالجة عادلة وقانونية، واستخدامها فقط لأغراض معينة وإخضاعها لحماية مناسبة. ولمن أراد معالجة بيانات (مع بعض الاستثناءات) أن يسجل نفسه لدى أمين السجل المعني بحماية البيانات، وهو يتمتع بسلطة الإرغام على الامتثال لمبادئ القانون.

١٤٦- ولئن كان الهدف من القانون (والاتفاقية الأم) هو حماية البيانات، فإنهما يستهدفان أيضا تيسير تدفق البيانات، ومن ثم تأتي الضمانات من أجل تحقيق التوازن بين الحق في المعرفة وبين الخصوصيات الفردية. ومن الخطأ الشائع على نطاق واسع الاعتقاد بأن القانون يحمي البيانات الشخصية حماية مطلقة؛ والواقع أنه ينظم الكشف عن البيانات. فيمكن مثلا الكشف قانونا عن بيانات لأطراف ثالثة مسجلة بوصفها أطرافا يحق لها تلقي بيانات.

الشكاوى التي تقدم ضد الشرطة

١٤٧- يرد الحكم المتعلق بطريقة التصرف في الشكاوى في الباب التاسع من قانون الشرطة والأدلة الجنائية لعام ١٩٨٤ وفي لوائح الشرطة.

١٤٨- وقد ألغى قانون عام ١٩٨٤ مجلس الشرطة المعني بالشكاوى الذي كان قد أنشئ بموجب قانون الشرطة لعام ١٩٧٦ وأرسى محله هيئة الشرطة المعنية بالشكاوى. وبدأ سريان هذا الجزء من القانون في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥، ولا يجوز لهيئة الشرطة المعنية بالشكاوى سوى الإشراف على التحقيق في الأحداث التي وقعت في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ أو بعد هذا التاريخ، وإن كانت لديها سلطات أخرى (مثلا بصدد الانضباط) ليست محدودة إلى هذا الحد. ويرد أدناه وصف وظائف الهيئة.

١٤٩- تعرّف المادة ٨٤ من القانون "الشكوى" بأنها أي شكوى تتعلق بتصرف مسؤول شرطة يقدمها فرد من الأفراد أو تقدم نيابة عن فرد من الأفراد وبموافقته الخطية. وتنص نفس المادة على أن أي جانب من

الشكوى يتعلق بأعمال الإدارة والرقابة التي يمارسها رئيس الضباط أو شخص يضطلع بمهام رئيس الضباط في قوة شرطة معينة إنما يخرج عن نطاق ترتيبات التصرف في الشكاوى المنصوص عليها في الباب التاسع من قانون الشرطة والأدلة الجنائية لعام ١٩٨٤.

١٥٠- وإذا كانت الشكوى مقدمة ضد أحد كبار ضباط الشرطة، ينبغي لهيئة الشرطة المختصة بموجب المادة ٨٦ من القانون أن تسجلها وتحقق فيها، ومع ذلك فإن كان لديها ما يؤكد أن السلوك موضع الشكوى، حتى في حالة إثباته، لن يكون مبررا كافيا لتوجيه تهمة جنائية أو جزائية، فلها أن تتصرف في الشكوى وفقا لسلطتها التقديرية.

١٥١- وإذا تلقى أحد كبار الضباط شكوى ضد ضابط في القوة التابعة له برتبة مراقب أو برتبة أدنى، فعليه بموجب المادة ٨٥ من القانون أن يسجلها وأن يتخذ ترتيبات إما لتسويتها بشكل ودي، أو - إذا لم يكن من المناسب تسويتها وديا - التحقيق فيها رسميا.

١٥٢- ويجوز في ظروف معينة الاستغناء عن شرط التحقيق رسميا في شكوى أو تسويتها وديا. فلوائح الشرطة (الشكاوى) (العامة) لعام ١٩٨٥ تنص على الاستغناء عن هذا الشرط في كل الأحوال إذا سحبت الشكوى. ولوائح الشرطة لعام ١٩٨٥، (الاستغناء عن شرط التحقيق في الشكاوى)، التي نقحت بلوائح الشرطة لعام ١٩٩٠ (الاستغناء عن شرط التحقيق في الشكاوى) تنص على الاستغناء عن هذا الشرط في الظروف التالية:

(أ) إذا كانت الشكوى مجهولة المصدر أو متكررة؛

(ب) إذا رئي أن الشكوى متكررة وأن الشكوى السابقة قد تمت تسويتها وديا؛

(ج) إذا كانت الشكوى مفتعلة أو جائرة أو تمثل سوء استخدام بشكل آخر لإجراءات التصرف في الشكاوى؛

(د) إذا انقضى أكثر من ١٢ شهرا بين تاريخ وقوع الحادث أو الحادث الأخير الذي أثار الشكوى وكان سببا في تقديمها وبين تاريخ تقديمها، ولم يكن هناك سبب وجيه للتأخير أو كان احتمال الاجحاف قائما بسبب التأخير.

١٥٣- وتنص المادة ٨٥ من قانون عام ١٩٨٤ على أن الخطوة الأولى التي يتعين على رئيس الضباط أن يتخذها بعد تسجيل الشكوى هي النظر في مدى ملاءمة تسويتها وديا، وفي هذه الحالة يعين أحد الضباط الذين لا تقل رتبتهم عن رتبة رئيس مفتشين لتنفيذ هذا الإجراء. ولا يجوز تسوية الشكاوى وديا إلا إذا كان السلوك موضع الشكوى، حتى في حالة إثباته ليس مبررا كافيا لتوجيه تهمة جنائية أو جزائية، وأن يقبل الشاكي تسوية الشكوى على هذا النحو.

١٥٤- والهدف من تسوية الشكاوى وديا هو إتاحة إجراء مرن وبسيط للتصدي للشكاوى البسيطة التي قد تقتضي، لولا ذلك، عملية تحقيق رسمية طويلة. وهذا الإجراء ملائم في الحالات التي يتضح فيها من البداية

أن أي تصرف جنائي مزعوم أو أي إخلال بنظام الانضباط إنما هو تصرف أو إخلال لا يقتضي على الأرجح، في حالة ثبوت وقوعه، توجيه تهم جنائية أو جزائية رسمية، وإنما مجرد لفت نظر غير رسمي أو نصيحة غير رسمية؛ أو في الحالات التي يكشف فيها التحقيق الأولي أن التصرف كان قانونيا ومعقولا على حد سواء.

١٥٥- ويخضع الإجراء للوائح الشرطة (الشكاوى) (التسوية غير الرسمية) لعام ١٩٨٥. وهذه اللوائح تقضي بأن يقوم الضابط المعين لمحاولة تسوية الشكوى وديا ("الضابط المعين") بالتماس آراء كل من الشاكي والضابط الذي قدمت الشكوى ضده. ومهمته هي التوصل إلى موقف يقتنع فيه الشاكي بأن شكواه قد لقيت عناية ملائمة. وهذا لا يتطلب بالضرورة الاعتذار، لا نيابة عن قوة الشرطة ولا عن الضابط المعني. إذ يكفي في بعض الحالات تقديم شرح للشاكي عن القانون أو الإجراءات التي كان الضابط ينفذ عمله في ظلها وقت وقوع الحادث الذي أثار تقديم الشكوى. بيد أنه قد يتعذر في حالات أخرى التوفيق بين وصف الشاكي للحادث ووصف الضابط له، وغالبا ما يكفي في هذه الحالة شرح الموقف للشاكي وإقناعه بأنه لا يمكن عمل شيء آخر. والقيد الوحيد الذي تفرضه اللوائح على حرية الضابط المعين لدى النظر في تسوية الشكوى بأنسب طريقة ممكنة هو عدم تقديم أي اعتذار نيابة عن الضابط المعني ما لم يكن قد اعترف بالسلوك موضع الشكوى.

١٥٦- وحينما يبدو لرئيس الضباط، بعد بذل المحاولات لتسوية الشكوى وديا، أن التسوية الودية أمر مستحيل، أو أن الشكوى لا تصلح لأي سبب آخر لتسويتها وديا، فعليه أن يتخذ ما يلزم من ترتيبات للتحقيق فيها رسميا. وفي هذه الحالات، تُتبع الإجراءات التالية:

(أ) <u>الإحالة الإلزامية إلى هيئة الشرطة المعنية بالشكاوى</u>. على رئيس الضباط، في الحالات التي يقرر فيها وجوب التحقيق رسميا في الشكوى، أن ينظر أولا في مدى ضرورة أو استصواب إحالتها إلى هيئة الشرطة المعنية بالشكاوى للإشراف على التحقيق. وتقضي المادة ٨٧ (١)(أ)'١' من قانون عام ١٩٨٤ بأن يحيل رئيس الضباط إلى الهيئة أية شكوى يزعم فيها أن التصرف موضع الشكوى قد أسفر عن وفاة شخص آخر أو عن إصابته بإصابات خطيرة. وتقضي لوائح الشرطة (الشكاوى) (الإحالات الإلزامية، وما إلى ذلك) لعام ١٩٨٥ بأن تحال إلى الهيئة أية شكوى يزعم فيها أن التصرف يمكن أن يشكل، في حالة إثبات وقوعه، اعتداء يتسبب في إلحاق إصابة جسدية فعلية؛ أو جرم بموجب المادة ١ من قانون منع الرشوة لعام ١٩٠٤؛ أو جرم خطير يبرر الاعتقال بالمعنى المنصوص عليه في المادة ١١٦ من قانون عام ١٩٨٤. والإخطار بالشكوى يجب أن يقدم إلى الهيئة في غضون فترة زمنية معينة؛

(ب) <u>الإحالة التقديرية إلى هيئة الشرطة المعنية بالشكاوى</u>. تنص المادة ٨٧(١)(ب) من قانون عام ١٩٨٤ على أنه يجوز لرئيس الضباط أن يحيل إلى الهيئة أية شكوى ليس مطلوبا منه إحالتها إليها. وتخول المادة ٨٧(٢) الهيئة سلطة المطالبة بأن تقدم إليها أية شكوى لم يحلها إليها رئيس الضباط. وتقضي المادة ٨٨ بأن أية مسألة ليست موضع شكوى تشير إلى احتمال ارتكاب ضابط جريمة جنائية أو تأديبية يمكن إحالتها إلى الهيئة إذا ما بدا لرئيس الضباط وجوب إحالتها بسبب خطورتها أو بسبب وجود ظروف استثنائية؛

(ج) مهمة هيئة الشرطة المعنية بالشكاوى. هيئة الشرطة المعنية بالشكاوى مطالبة بالإشراف على التحقيق في أية شكوى تحال إليها بموجب المادة ٨٧(١)(أ)'١' من قانون عام ١٩٨٤ وأية شكوى أخرى (أو مسألة ليست موضع شكوى تحال إليها بموجب المادة ٨٨) إذا ما رأت استصواب ذلك لمصلحة الجمهور. ويجوز للهيئة في حالة إشرافها على التحقيق أن تختار ممارسة حقها بموجب المادة ٨٩ من القانون في الموافقة على تعيين ضابط التحقيق؛

(د) ضابط التحقيق. تنص المادة ٨٥ من قانون عام ١٩٨٤ على أن الضابط المعين لإجراء التحقيق الرسمي يجب أن تكون رتبته على الأقل رتبة رئيس مفتشين وأن لا تقل رتبته عن رتبة الضابط المشكو منه. وعلاوة على ذلك، تقضي لوائح الشرطة (التأديبية) لعام ١٩٨٥ بأن يكون ضابط التحقيق ملحقا بدائرة فرعية أو بفرع مختلف عن ذلك الذي يعمل فيه الضابط المشكو منه. وفي الحالات التي تقتضي ذلك، يدعو رئيس الضباط ضابطا من قوة أخرى لإجراء التحقيق.

١٥٧- ومتى انتهى ضابط التحقيق من إجراء التحقيق، أو من المضي فيه إلى أقصى درجة يمكنه منطقيا الوصول إليها، يقوم بتقديم تقرير إلى رئيس الضباط. أما في الحالة التي تكون هيئة الشرطة المعنية بالشكاوى قد أشرفت فيها على التحقيق، فإنه يقدم التقرير إلى الهيئة ويرسل نسخة منه إلى رئيس الضباط. وعلى الهيئة، في نهاية التحقيق الذي تشرف عليه، أن تصدر بيانا (يرسل إلى رئيس الضباط وإلى الشاكى وإلى الضابط المشكو منه) تفيد فيه بمدى رضاها عن طريقة إجراء التحقيق وتحدد فيه أي جانب ليست راضية عنه. ويجوز لها في حالة رضاها عن التحقيق أن تورد أسباب ذلك.

١٥٨- وتقضي المادة ٩٠(٤) من قانون عام ١٩٨٤ بأنه في الحالة التي يرى فيها رئيس الضباط أن تقرير التحقيق المقدم إليه يفيد بأن أحد أعضاء القوة التابعة له ربما ارتكب جريمة جنائية، وإذا رأى أن الجريمة المشار إليها تستوجب توجيه تهمة إلى الضابط بصددها، فعليه أن يرسل نسخة من التقرير إلى مدير النيابة العامة. ويقوم مدير النيابة العامة بنفسه بإخطار الشاكي مباشرة بالقرار الذي يتخذه بصدد تقديم ضابط الشرطة المشكو منه إلى المحاكمة. ولا يعطي المدير أسبابا لشرح قراره، وإنما إذا كان هذا القرار ضد إجراء المحاكمة، فعادة ما تتضمن الردود المرسلة إلى الشاكي وإلى رئيس الضباط ما يفيد إما بأن الأدلة لا تكفي في رأيه لتبرير اتخاذ إجراءات جنائية، أو أن اتخاذ إجراءات جنائية ليس بالضرورة مما يحقق المصلحة العامة.

١٥٩- وبعد النظر في جميع الجوانب الجنائية، على رئيس الضباط أن يقدم القضية إلى هيئة الشرطة المعنية بالشكاوى (مع نسخة من تقرير التحقيق في الحالة التي لا تكون الهيئة قد أشرفت عليه) مع إبداء رأيه في الشكوى وإعطاء بيانات مفصلة بصدد أي إجراءات تأديبية يفضلها أو يقترح تفضيلها أو، في الحالات التي لا تكون قد اتخذت فيها اجراءات تأديبية، يشرح أسباب ذلك. ورئيس الضباط ليس مطالبا بتقديم القضية إلى الهيئة للنظر فيها في الحالات التي يكون قد فضل فيها بالفعل اتخاذ اجراءات تأديبية ويكون الضابط المعني قد اعترف بالتهمة ولم يسحب اعترافه.

١٦٠- وفيما لو رأت هيئة الشرطة المعنية بالشكاوى أن من الأفضل اتخاذ اجراءات تأديبية ضد ضابط بصدد مسألة موضع شكوى لم تتخذ فيها اجراءات تأديبية، فإنها توصي رئيس الضباط بالتهمة التي تفضل أن يوجهها إليه، مع بيان الأسباب التي تحملها على إصدار توصيتها. ويبلغ رئيس الضباط الهيئة بما إذا كان

قد وافق على توصيتها ويشرع في هذه الحالة في متابعة إجراءات الاتهام. أما في الحالات التي لا يوافق فيها رئيس الضباط على توصية الهيئة بتوجيه تهمة تأديبية، فيجوز له الدخول في مناقشات معها، علما بأن للهيئة الكلمة الأخيرة، في الحالات التي يتعذر فيها التوصل إلى اتفاق، بشأن مطالبة رئيس الضباط بتوجيه تهم تأديبية معينة.

١٦١- وتتناول المادة ١٠٤ من قانون عام ١٩٨٤ مسألة عدم جواز محاكمة الشخص عن ذات التهمة مرتين، وتقضي بعدم جواز توجيه الاتهام لضابط الشرطة الذي يكون قد أدين بارتكاب جريمة جنائية أو قضي ببراءته منها بارتكاب أي جريمة تأديبية تشكل في جوهرها نفس التهمة التي أدين بارتكابها أو أبرئ منها.

خامسا- الإعلام والعلنية

١٦٢- تقوم الحكومة، من خلال دائرة مطبوعات صاحبة الجلالة، بنشر نصوص صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت عليها المملكة المتحدة. وتقدم النصوص المنشورة إلى البرلمان، وتوضع نسخ منها في مكتبات مجلس العموم ومجلس اللوردات. ويمكن شراء النسخ من جميع المكتبات الكبيرة، كما يمكن استعارتها من كبرى مكتبات الإعارة.

١٦٣- وتقوم الحكومة بإعداد تقارير المملكة المتحدة إلى الهيئات المنشأة بموجب الصكوك المختلفة للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان لرصد امتثال الدولة الطرف للالتزامات الناشئة عن تلك الصكوك، استنادا إلى معلومات وخبرة الدوائر الحكومية والمصادر الخارجية على السواء.

- - - - -